

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٢٩ (الاستئناف ١)**
الثلاثاء، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد اكسورثي .... (كندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسى	السيد لافروف
الأرجنتين	السيد مارسيكو
أوكرانيا	السيد يلتشنكو
بنغلاديش	السيد أحمد
تونس	السيد بن مصطفى
جامايكا	الآنسة دورانت
الصين	السيد وانغ يغفان
فرنسا	السيد لفيت
مالي	السيد وان
ماليزيا	السيد حسمى
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
ناميبيا	السيد أنجابا
هولندا	السيد كويامنس
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا (S/2000/203)

00-39567
0039567

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن عميق امتناننا إذ نراكم سيدي الوزير، على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن عن الحالة في أنغولا. وأود أيضا أن أشكر السفير فاولر، رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن التي تعنى بأنغولا، على جهوده المتواصلة لضمان متابعة التنفيذ الدقيق لنظام الجزاءات المفروضة على يونيتا. وتتلو جلستنا اليوم مناقشة المجلس الهامة للغاية التي جرت بالأمس بشأن المسائل العامة المتصلة بالجزاءات – التي عقدت تحت رئاستكم، سيدي – وهي تدل بوضوح، إن كانت هناك حاجة إلى ذلك على تصميم المجلس، ومن خلاله تصميم المجتمع الدولي على إيلاء اهتمامه الكامل لمسألة الجزاءات المفروضة من المجلس وفقا للميثاق بغية إحلال السلم والأمن.

وفي حالة أنغولا، أثبتت الجزاءات المفروضة على يونيتا فعاليتها لأنها أضعفت إلى حد كبير من قدرة السيد سافمبي العسكرية وقللت موارد إمداداته والدخل الذي يستخدمه في المجهود الحربي. وقد بذل رئيس اللجنة وفريق الخبراء جهودا تستحق الإشادة لضمان المتابعة الدقيقة لتنفيذ نظام الجزاءات. ومكنتنا مثابرتهما من بعث رسالة قاطعة عن تصميم المجلس على ضمان احترام قراراته ولتظهر ليونيتا أنها لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية في تهديد السلم والاستقرار في أنغولا وفي المنطقة دون الإقليمية.

وجاء تقرير فريق الخبراء نتيجة ستة أشهر من البحث والتحري. وكان ذلك التقرير، الذي يحظى منا بالترحيب، موضوع مناقشة سابقة في داخل مجلس الأمن وأثارت تساؤلات بشأن استنتاجاته وتوصياته.

ولا نزال نعتقد – مثلما قلنا سابقا – بأنه على الرغم من أن المطلوب تقديم أدلة قاطعة، على ما أفيد من أعمال، فإن التقرير يستحق اهتماما خاصا ونظرا جادا من دول وأطراف عديدة.

إن ردود الفعل الرسمية التي وجهت إلى مجلس الأمن عقب نشر التقرير، والتدابير التي اتخذتها بالفعل بعض البلدان التي أنشأت، في جملة أمور، لجانا وطنية للتحقيق، تدل بالتأكيد على النهج الجاد حيال هذه المسألة في أفريقيا وغيرها. وهذه مدخلات هامة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب بغية تقديم صورة كاملة عن انتهاك نظام الجزاءات المفروض على يونيتا. وستكون بالتأكيد مفيدة لآلية الرصد في المهام التي تضطلع بها في المستقبل.

وفترة الأشهر الستة التي ينص عليها القرار الذي سيعتمد والذي نؤيده ستمكن المجلس من التصدي لهذه المسألة على نحو أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلى الرئاسة.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بالإعراب عن سرور وفد بنغلاديش لرؤيتكم، سيدي الوزير، تترأسون جلسة مجلس الأمن مرة أخرى. ونرحب كذلك بوجود وزير العلاقات الخارجية في أنغولا بيننا. وأود أن أبدأ أيضا بالإشادة بوفد كندا، ولا سيما السفير فاولر، على عقد هذه الجلسة بشأن الجزاءات المتعلقة بأنغولا. ومن المناسب أن يركز المجلس على الحالة في أنغولا عموما وعلى الجزاءات المفروضة ضد يونيتا خصوصا، والمبادرات التي يضطلع بها السفير فاولر وزملاؤه تحظى بدعم وفد بلادي الكامل.

إننا نذكر المناقشة التي أجريناها قبل ما يزيد على شهر بقليل بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بالجزاءات المفروضة على أنغولا. ونحن نشيد بالعمل الذي أنجزه الفريق

ونجده مفيدا، ليس في سياق الجزاءات الأنغولية فحسب، وإنما أيضا لما سيترتب على التوصيات من تأثير على تفكير المجلس بشأن مسائل عامة تتعلق بالجزاءات.

لا شك أن الجزاءات لم تكن فعالة، والفريق أشار في تقريره إلى السبب. وعلى المجلس أن يقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في التقرير على أفضل وجه بغية جعل الجزاءات أكثر فعالية. والنهج الذي اتخذه المجلس يقضي بتنفيذ معظم التوصيات. ومشروع القرار الذي سنعتمده لاحقا اليوم سيفعل ذلك. وثمة مسائل أخرى تناولتها التوصيات تحتاج إلى مزيد من الدراسة وجمع المعلومات، ولعله ينبغي إيلاء الاهتمام أيضا بتلك المسائل التي لم يعالجها الفريق على نحو كاف بسبب ضيق الوقت أو لأسباب أخرى. لذلك نوافق على أننا بحاجة إلى آلية للوفاء بهذا المطلب، آلية من شأنها أن تتوجه نحو تحقيق هذا الغرض. ونرى أنه ينبغي للآلية أن تدرس طرائق عمل الفريق وأن تحسِّنها. وهذا لن يسفر عن إحراز نتائج أفضل فحسب، وإنما سينأى به عن بعض الانتقاد. ونتطلع إلى التقرير الذي سيصدره الفريق والذي ينبغي أن يوفر معلومات قيِّمة لعمل المجلس في هذا الصدد.

والحالة السائدة في أنغولا اليوم هي نتيجة الجرائم المرتكبة والفساد والطمع. والبلاد التي لديها إمكانات كبيرة تعد حاليا أكثر الأماكن مدعاة للجزع بالنسبة للأطفال. ويونيتا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك. وليس هناك حل سياسي للمشكلة، ويجب البدء بإجراء حوار سياسي بين الأطراف المعنية. وترمي الجزاءات إلى جعل يونيتا تواجه صعوبة في حملتها العسكرية. ومع ذلك، فإن المطلوب قيام تعاون من أجل تحقيق ذلك.

ونحن نرحب بالقرارات التي اتخذها بعض البلدان المذكورة في تقرير الفريق بإنشاء لجان للتحقيق وآليات أخرى للتحقيق في الادعاءات. وينبغي لبلدان أخرى أن تحذو حذوها. ونتائج هذه التحقيقات أدوات قيِّمة لعمل لجنة الجزاءات في المستقبل. ويحدونا الأمل في أن تتمكن اللجنة من استعمال المعلومات في حوارها مع الدول المعنية.

ويشمل مشروع القرار معظم التوصيات المتعلقة بالأسلحة والألماس والأصول المالية والقيود المفروضة على السفر وما إلى ذلك. والتوصيات التي أصدرها بعيدة الأثر وجريئة كما نعلم. ومشروع القرار الذي وضعناه يذهب بعيدا ضمن حدود إمكانية تطبيقه. ونحن نرى أنه طالما نعرف الأسباب التي تدعو إلى الهزء بالتدابير المفروضة ضد يونيتا، ينبغي أن نكون قادرين على وقفها. ويمكن للإرادة السياسية أن تتغلب على العديد من العقبات التي تعرقل ذلك. ودور الألماس في هذه الحرب المستمرة واضح تماما لنا اليوم. فجميع المعنيين، بما في ذلك قطاع الصناعة والحكومة في أنغولا، ينبغي أن يضطلعوا بدورهم في وضع آليات مناسبة لاحترام تدابير الجزاءات. والشيء نفسه ينطبق على المجالات الأخرى التي يشملها مشروع القرار. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على إبداء التعاون من أجل وضع آليات تكون أكثر فعالية لكفالة احترام التدابير المفروضة.

وإننا نشعر بالتشجيع إزاء الاستجابة الإيجابية من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حيال التوصيات. ونحن نؤيد عزمها على تحمُّل المسؤولية. وعلى المجتمع الدولي أن يدعمها ويساعدها في مسعاها لاتخاذ جميع الخطوات الرامية إلى احتواء الحالة في أنغولا وفقا لجميع قرارات المجلس الراهنة في هذا الصدد.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أتناول الحالة الإنسانية في أنغولا، وهي نتيجة الحرب التي طال أمدها وفاقمت من الحالة الإنسانية الخطيرة القائمة بالفعل. ونحن نرحب بملاحظات الأمين العام في تقريره الأخير عن الحالة في

أنغولا، ونوافق على أن الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا من أجل توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للشعب ينبغي تعزيزها.

وفي الختام، يحدونا الأمل في أن يقطع مشروع القرار الذي نعتمده اليوم شوطا بعيدا نحو كفالة احترام الجزاءات التي يتمثل هدفها الأكبر في إحلال السلام والاستقرار في أنغولا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلى الوفد الكندي.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): على غرار زملائي الذين سبقوني في الكلام، أود أن أرحب بمشاركة وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد جوا برناردو دي مياريندا في هذه الجلسة الهامة جدا لمجلس الأمن.

إن الطابع المميز الذي تتصف به هذه الجلسة يقرره بالتأكيد مضمون مشروع القرار المعروض على المجلس. وأوكرانيا ثابتة في موقفها ومؤداه أن خفض قدرة يونيتا على شن الحرب عن طريق تعزيز فعالية التدابير التي يفرضها مجلس الأمن ضدها شرط أساسي لإحلال السلام في أنغولا. وتقرير فريق الخبراء عن انتهاك جزاءات مجلس الأمن المفروضة ضد يونيتا، وهو التقرير الذي رُفع إلى المجلس قبل شهر، أسهم بحد ذاته إسهاما هائلا في اتخاذ موقف جاد ومسؤول حيال تلك التدابير. والقرار الذي يوشك المجلس أن يتخذه سيسفر عن نتائج بعيدة الأثر.

إن مشروع القرار هذا متعدد الاتجاهات. فغرضه الرئيسي يتمثل في تحسين تنفيذ التدابير الراهنة المفروضة ضد يونيتا. ويمكننا بطبيعة الحال أن نفرق بين مجموعة البلدان التي تتحمل مسؤولية خاصة عن مجالات محددة وهي تتضمن، على سبيل المثال، البلدان المجاورة لأنغولا، أو البلدان المعنية بصنع الأسلحة أو تسويقها، أو الدول المعنية عن كثب بصناعة الألماس، فضلا عن دول أخرى. ومن الأهمية بمكان طبعا أن يحاول المجلس أن يتقدم بتوصيات متميزة إلى تلك الدول. وفي الوقت نفسه، إذا جمعنا جميع تلك المجموعات المختلفة، فإننا سننتهي بلا شك بما يسمى بالمجتمع الدولي. لذلك، يتحتم علينا جميعا أن نتخذ إجراءات ذات توجه نحو تحقيق تلك التوصيات.

علاوة على ذلك، فإن المجلس، باتخاذه قرارا بإنشاء آلية رصد لجمع المعلومات والتحقيق في الادعاءات بانتهاك التدابير المفروضة على يونيتا، يكون يخطو خطوة جريئة نحو تعزيز قدراته المتعلقة بنظام الجزاءات الخاص هذا، فضلا عن سياسته العامة حيال الجزاءات. ومن وجهة النظر هذه يعلق وفد بلادي أهمية خاصة على الصلة الوثيقة بين آلية الرصد ولجنة الجزاءات المتعلقة بأنغولا. ومن هذا المنطلق أيضا نسلم بوجود علاقة بين هذه الجلسة وما جرى من أحداث هامة أمس داخل المجلس وخارجه على حد سواء.

وثمة عنصر محدد آخر في مشروع القرار يود وفد بلادي أن يؤكد عليه هو التحذير المسبق الواضح جدا الموجه إلى الدول التي يثبت أنها تنتهك التدابير المفروضة ضد يونيتا بتعرضها لعواقب لا مفر منها. والأحكام ذات الصلة في مشروع القرار توفر دليلا قويا على تصميم المجلس على وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بنظام الجزاءات هذا.

وأود أن أختتم كلامي بالتأكيد مجددا على تقدير وفد بلادي ودعمه القوي للجهود التي يبذلها السفير روبرت فاولر الرامية إلى تحسين فعالية الجزاءات المفروضة على يونيتا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على الملاحظات الرقيقة التي وجهها إلى الوفد الكندي.

وأدلي الآن ببيان بوصفي وزيرا لخارجية كندا.

بادئ ذي بدء، أنضم إلى الآخرين الملتفين حول هذه الطاولة في الترحيب بوزير العلاقات الخارجية في أنغولا. وأعتقد أن وجوده معنا اليوم ونحن نناقش مسألة بالغة الأهمية لبلاده يعد أمرا حيويا. ونقدر بذله للوقت والجهد لمشاركتنا في هذه المناقشة.

وسنبدأ غدا في النظر في دور ومسؤولية مجلس الأمن في حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ولدينا الفرصة اليوم لأن يتخذ المجلس إجراء حازما تمس الحاجة إليه بشدة. إن الصراع الأهلي اللانهائي اللامعقول الدائر في أنغولا ليس له سوى معنى يقيني ثابت وهو أن المدنيين بحاجة ماسة إلى الحماية. وقد أوضح المتكلمون السابقون أبعاد التهديدات التي يواجهها الأنغوليون العاديون. وأنغولا هي المكان الذي أبيد فيه أكثر من مليون نفس بشرية من جراء العنف؛ وهي المكان الذي يخيم عليه قرب الانهيار الكامل للإغاثة الإنسانية، حيث يعيش الناس بالكاد يوما بيوم، وحيث يصعب على سكان الريف تماما أن تطأ أقدامهم خارج منازلهم خشية أن تنفجر فيهم الألغام الأرضية؛ وحيث يواجه الأطفال خطرا أعظم مما يواجهه غيرهم في أي مكان آخر على ظهر الأرض؛ وحيث اقتُلع واحد من بين كل ثلاثة أفراد من داره، وحيث لم ينج أحد من دمار الحرب بطريقة أو بأخرى.

وأنغولا أرض بالغة الثراء، ولكنها بالغة الفقر من ناحية الأمن البشري. والواقع أنه من قبيل المفارقة والمأساة أن تستغل ثرواتها البالغة - من المعادن والبترول - بقسوة لزيادة معاناة الشعب الأنغولي لا لتخفيف تلك المعاناة. وما كان لتجدد العنف الذي أحبط احتمالات السلام أن يتحقق لو لم تكن يونيتا قادرة على إساءة توجيه حصيلة هذه الموارد نحو مواصلة العنف.

ويحسب للأمم المتحدة مشاركتها منذ البداية في الجهود الرامية لحسم الحرب في أنغولا وإقامة السلام. وقد أرسل الآلاف من ذوي القبعات الزرق والمدنيين والعسكريين إلى هناك من أجل هذه القضية، وضحى البعض بحياته، وأُنفقت ملايين الدولارات على المساعدة الإنسانية وجهود التعمير، وعمل عدد لا حصر له من المفاوضين طيلة أيام وأسابيع وشهور للحصول على التزام من الأطراف بوقف القتال إلى الأبد. ولكن العائد لهذا الاستثمار الهائل كان ضئيلا للغاية. وما زال السلام الدائم حلما مستعصيا تحقيقه. ولكن حتى يسود السلام فليس هناك بديل سوى المثابرة.

وبالأمس، وافق المجلس على تحسين استخدام الجزاءات كوسيلة للسعي من أجل السلم وتقدم الأمن البشري. ويمكننا اليوم أن نترجم هذا الالتزام العام إلى إجراء محدد من أجل أنغولا. ويمكننا أن نعطي معنى حقيقيا لنظام الجزاءات المفروضة على يونيتا كسبيل للمضي قدما. وحرمان يونيتا من وسائل شن الحرب من شأنه النهوض بالسلام. ومن المؤكد، أن هذا هو الهدف المتوخى عندما اعتمدت إجراءات لتحقيق ذلك الهدف منذ عدة سنوات. وليس سرا أن عدم الالتزام بمقررات مجلس الأمن ذات الصلة، عن عمد أو غير ذلك، كان هو القاعدة وليس الاستثناء.

وقد اتخذ مجلس الأمن خطوة غير مسبوقة لعكس هذا الاتجاه منذ عام مضى عندما وافق على إنشاء فريق من الخبراء المستقلين لجمع معلومات محددة عن عدم الامتثال لأحكام نظام الجزاءات، ولتقديم توصيات للمجلس عن كيفية جعل هذه الجزاءات فعالة. وقد أنجز الفريق الذي يعمل بصورة مستقلة عن لجنة الجزاءات ويلزم نفسه بأكثر المعايير تشددا في جمع الأدلة تقريرا شاملا ومدعما وعمليا يستحق ثناء المجلس عليه.

وعلاوة على الفريق، تجدر الإشادة أيضا برئيس لجنة الجزاءات، السفير فاولر، وبموظفيه المقتدرين - حسبما أعرب كثير من الأعضاء - لمتابعتهم هذه المبادرة الصعبة وإكمالها بتصميم وعزم ورؤية ثاقبة.

لقد أنجزوا مهمتهم، وعلى المجلس الآن أن ينجز مهمته. ومشروع القرار المعروض على المجلس من شأنه وضع كثير من توصيات الفريق موضع التنفيذ من خلال إجراء محدد يهدف إلى وقف الاتجار المشروع بالماس والنفط والأسلحة، مع تشديد القيود المالية وغيرها من القيود المفروضة على زعماء التمرد.

وستقوم كندا بلا شك بدورها لضمان متابعة هذه التدابير عن كثب. وستوفر ١٠٠ ٠٠٠ دولار لمساعدة آلية الرصد المستقلة المنصوص عليها في مشروع القرار من أجل إعداد تقريرها الذي سينظر فيما إذا كان علينا أن نفرض جزاءات إضافية على الأطراف التي اتضح أنها تنتهك جزاءات أنغولا.

وكما أشار كثير من المتكلمين عن حق، فإن البلدان المجاورة تتحمل مسؤولية كبيرة عن تنفيذ نظم الجزاءات. ولكن ذلك ليس عبئا يمكن أو يجب أن تتحمله وحدها. ولتحقيق ذلك، فإننا مستعدون لتقديم مساعدة تقنية ومالية للبلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتحسين فعالية جهودها.

وأخيرا، فإن كندا مستعدة لرعاية اجتماع فريق الخبراء المعني بالاتجار بالماس الذي دعا إليه مشروع القرار. ومن شأن ذلك أن يساعد على استحداث نظام للمراقبة يتيح زيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بتدفق الماس من المصدر إلى بورصات الماس العالمية.

وكما يحدث في كل مكان، فإن هذه التدابير الجديدة لن تكون فعالة إلا إذا ارتبط نظام الجزاءات ذاته بعملية أوسع نطاقا للمفاوضات. ولتحقيق ذلك الهدف، فإننا ندعو كلا الطرفين، يونيتا والحكومة الأنغولية، إلى إظهار روح القيادة والتفاوض والتنفيذ التام لاتفاق على أساس اتفاق لوساكا.

وبعد ٣٠ عاما من الحرب الأنغولية، فإن ما يستحقه شعب أنغولا ليس أقل من السلام الدائم والاستقرار. ومما هو مأمول فيه أن يسهم عمل لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا في التوصل إلى ذلك الهدف. وهذا الجهد العظيم قد وسع، فيما أعتقد، من مجال تطبيق أنشطة المجلس وجهوده للنهوض بالأمن البشري.

ويبرز عمل الفريق مدى تعقد فرض الجزاءات المحددة الهدف وإنفاذها. ومع ذلك فإنه يقترح أساليب عملية للقيام بذلك. ولا شك أن ذلك سيتطلب الالتزام بإرادة كبيرة وموارد كافية. ومن المؤكد أنه ستوجد مقاومة في بعض الدوائر لتنفيذها. إلا أن نجاح هذه التدابير يمكن أن يصلح نموذجا للعمل المركز لمكافحة المولعين بالقتال في حالات الصراع الأخرى.

كما أبرزت جهود الفريق أيضا حقيقة اقتصادات الحرب الجديدة وما يترتب عليها من آثار - العلاقة بين الأطراف في العنف المسلح، واستغلال الشعب والموارد والأرباح التجارية التي تُجنى من ذلك. وفي عدد متزايد من حالات الصراع تتفق الخطط الاقتصادية مع الأهداف السياسية والعسكرية في إدامة العنف وجعل الشعب ضحية. ويلقي ذلك الضوء على الأهمية الكبيرة والمتعاظمة للدور الذي تقوم به العناصر من غير الدول في الصراع، وهي تؤكد، نتيجة لذلك، على الحاجة إلى مواجهة المجلس والحكومات لهذه الحقيقة والاستجابة لها على نحو فعال. ويستحق التصدي للآثار التي تنطوي عليها اقتصادات الحرب

الجديدة على السلم والأمن مزيدا من التمعن وسينطوي ذلك على إيجاد استجابة خلاقة من جانب المجلس.

وأخيرا، تؤكد استنتاجات الفريق على أن قرارات المجلس تعبر عن إرادة المجتمع الدولي، وأن تنفيذها يعتمد على العمل الذي يقوم به الأعضاء فرادى. ولدى تطبيق الجزاءات المحددة الهدف - سواء المالية أو حظر الأسلحة على سبيل المثال - فإن ذلك يعني المشاركة في الخبرة التقنية والاستخبارات في التعامل مع الأخطار الأخرى مثل غسيل الأموال والاتجار بالمخدرات، حيث قد تكون الخطط المرسومة لمواجهتها متماثلة. وقد يعني ذلك لبعض البلدان، وكندا من بينها، بحث التشريعات القائمة والأدوات القانونية لتقرير ما إذا كان يمكن تكييفها للتأثير على السلوك السلبي للجهات الفاعلة التي تعمل في إطار ولاياتها القانونية أو غير ذلك.

إن حرب أنغولا تهديد مباشر ومدمر لأمن السكان الأنغوليين. والمجلس على حق في استمرار مشاركته. ونأمل أن يؤدي عمل لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا والتزام اليوم إلى أن تكون تسوية ذلك الصراع أقرب منالا. وتطبيق الدروس الأوسع مدى المستفادة من هذه الجهود من شأنه أن يساعد المجلس على حماية الأنغوليين وأيضا المدنيين من ضحايا الصراعات المسلحة حيثما تندلع تلك الصراعات.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، معالي السيد جاوو برناردو دي ميراندا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص بالانكليزية): في وقت يمر فيه بلدي بفترة صعبة، يسرني مرة أخرى أن أتكلم أمام أعضاء المجلس. وأود أن أبدأ بتهنئة السيد روبرت فاولر رئيس المجلس في هذا الشهر، على الطريقة الحكيمة والمقتدرة التي يدير بها أعمال المجلس. وأقدم تحية خاصة أيضا للسيد لويد أكسورثي وزير خارجية كندا، الذي يرأس جلسة اليوم عن أنغولا. وتدل هذه الحقيقة على التزام حكومة كندا وتضامنها مع حكومة أنغولا بصدد مساعيها الرامية إلى استعادة السلام.

وقبل سبع سنوات، حينما فرض المجلس لأول مرة الجزاءات على ثوار يونيتا في القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) وفي قرارين آخرين تاليين، اتخذهما المجلس على التوالي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، اعتقدنا بأن من شأن السلطة السياسية لمجلس الأمن والسبل المتوفرة له أن تكفل بأن تلتزم جميع الدول بتلك القرارات التزاما صارما.

غير أن ذلك لم يحدث ولم يتمكن مجلس الأمن والأمم المتحدة بصورة عامة من وقف الانتهاكات الخطيرة والمنتظمة للجزاءات. ومع أن من العدل أن نعزي هذه الحقيقة إلى حد كبير إلى الافتقار إلى آلية فعالة لرصد الجزاءات، فإن هذه المسألة تُعزى أيضا إلى فقدان الثقة عند شخص واحد وهو السيد سافمبي، المسؤول بصورة رئيسية عن الإرهاب في أنغولا؛ وعند بعض أعضاء المجتمع الدولي؛ والجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالماس والأسلحة، والذين يعتبرون الأزمة الجارية حاليا في أنغولا أرضا خصبة لزيادة أرباحهم.

وليس سرا خافيا على أي فرد أنه بالرغم من قرارات مجلس الأمن، تواصل دول معينة وأفراد معينون تقديم أنواع الدعم للسيد سافمبي، متحدين بذلك سلطة المجلس. ولا نعتقد أن هناك ما يبرر الدعم المقدم إلى رجل يخالف النظام الدستوري الأنغولي، كما هو الحال بالنسبة للسيد جوناس سافمبي. وفي عام ١٩٩٢، رفض السيد سافمبي بعنف نتائج الانتخابات، وما زال يحاول بعناد الإطاحة بالقوة بنظام

الحكم المنتخب ديمقراطيا. ونتيجة لذلك، يقحم الشعب الأنغولي في البؤس والحرمان.

ويصعب علينا فهم السبب الذي اتخذت الأمم المتحدة من أجله مؤخرا قرارا بإجراء تحقيق في مدى تلك الانتهاكات وهوية المخالفين الرئيسيين للجزاءات، وذلك بالرغم من وجود دليل قاطع يفيد بأن الجزاءات تنتهك حاليا.

وبالرغم من أن التحقيق جاء في وقت متأخر إلى حد ما، غني عن القول إنه يشكل سابقة في تاريخ الأمم المتحدة. ولقد قوبلت نتائجه وتوصياته بدعم كبير للغاية من جانب المجتمع الدولي، الأمر الذي يُبدد أية شكوك في موضوعية وشفافية التقرير المقدم إلى المجلس. ومن الجدير بالملاحظة بالفعل حقيقة أن مشروع القرار يتضمن أكثر من ٨٠ في المائة من التوصيات الواردة في التقرير.

ويتعين على مجلس الأمن الآن أن يتحمل مسؤولياته، وأن يستخدم سلطته وأن يبرر ثقة الدول أعضاء الأمم المتحدة به. وترى حكومتي أنه يتحتم على مجلس الأمن أن يدلل على واقعيته وعدالته وذلك بأن يُنشط، عند الاقتضاء، الآليات الملائمة التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التزام جميع الدول دون شروط بقراراته، ولا سيما القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣)، و ١١٢٧ (١٩٩٧)، و ١١٧٣ (١٩٩٨).

ويقدم مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم أساسا لجميع الدول لأن تُظهر االتزامها بنظام الجزاءات المفروض على يونيتا. ونحب أن نعتقد بأن الحس السليم سيسود وبأن جميع الحكومات ستتعاون مع لجنة الجزاءات ومع الأمم المتحدة بصورة عامة، بهدف منع سافمبي وجماعته من الحصول على أي دعم خارجي، سواء كان سياسيا أو دبلوماسيا أو عسكريا أو ماديا أو ماليا.

ولا بد أن يتضمن هذا الإجراء استخدام أراضي أي دولة لتنفيذ أنشطة سياسية أو حملات الدعاية ومحاكمة جميع الأفراد أو الشركات التي تتعارض ممارساتها مع قرارات مجلس الأمن بشأن أنغولا.

وفي هذا السياق، نناشد هنا والآن منظمات إقليمية من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية، التي يشترك بلدي في عضويتها، التحلي بالرشد وتقديم الدعم التام، على غرار ما فعلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن طريق وزراء خارجيتها، للتقرير الذي قدمته لجنة الجزاءات بشأن أنغولا، بما في ذلك توصياته. ونطلب أيضا من منظمة الوحدة الأفريقية أن تعتبر التقرير وثيقة مرجعية لجميع النهج الرامية إلى منع الصراعات وإدارتها وحلها.

وأعلنت منظمة الوحدة الأفريقية، في آخر مؤتمر قمة عقدته، في الجزائر، سنة ٢٠٠٠ سنة ينبغي أن توضع فيها نهاية لجميع الصراعات في أفريقيا. وبغية تحقيق هذه الغاية، تتعاون المنظمة مع الآليات التي أنشأتها الأمم المتحدة لمكافحة كافة الأعمال التي تهدد السلم الدولي وذلك بالعزل السياسي لكل الذين يشجعون ويؤيدون الحروب القمعية في قارتنا. بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد دعم حكومتي الكامل للسفير روبرت فاولر والاعتراف به بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات، وأود أن أناشد أعضاء المجلس والأمانة العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة لمواصلة تقديم كل أنواع التعاون الضروري لاستكمال مهام اللجنة بنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير العلاقات الخارجية لأنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الوفد الكندي.

المتكلم التالي على قائمتي هو السيد يوسوف أوبداروغو، وزير خارجية بوركينا فاصو. أرحب به وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد اويدراوغو (بوركينا فاصو) (تكلم بالفرنسية): أثناء شهر نيسان/أبريل هذا من عام ٢٠٠٠، تترأس كندا مجلس الأمن. ولقد اغتنمتم، سيدي الوزير، الفرصة لإعطاء المجتمع الدولي شهرا يكرس لموضوع الأمن الإنساني. ونهاية شهر نيسان/أبريل ستصادف وجودكم في أكرا، غانا، لحضور مؤتمر عن الأطفال المتضررين بالحرب. وهذا البرنامج يجسد على نحو بليغ، سيدي، اهتمامكم واهتمام كندا بتعزيز الأمن الإنساني.

وبوركينا فاصو تشعر بالارتياح لحضوركم، سيدي، ولالتزامكم، وإننا نرحب بالعلاقات الطيبة بين بلدينا. ونود كذلك أن نؤكد من جديد إننا نقدر تقديرا كبيرا جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وممثليهم.

وإنني أشيد بالسفير فاولر، الذي يتولى رئاسة المجلس هذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالسفير تشودري ممثل بنغلاديش على الطريقة الفعالة والمهنية التي أدار بها أعمال المجلس أثناء شهر آذار/مارس.

واليوم يواصل مجلس الأمن نظره في الحالة في أنغولا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب هنا اليوم بوجود وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

لقد استمرت آلام وعذابات الشعب الأنغولي طيلة أكثر من ٥٢ عاما. فمن الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار ومكائد الحرب الباردة إلى الصراع الحالي من أجل السلطة، لم يعرف اخواننا الأنغوليون فترة من فترات الراحة. فمن الأعمال البطولية والإعياء الشديد جربوا كل أنواع المعاناة والألم، من الناحيتين الجسدية والنفسية.

ونظرا لهذه الظروف، فإن مشاركة مجلس الأمن في السعي من أجل إحلال السلام في أنغولا ضرورية على نحو عاجل. وإن إنشاء فريق خبراء أنيطت به مهمة النظر في انتهاك الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا جزء من هذه المتطلبات.

ولذا فإن حكومة بوركينا فاصو تفهم الحالة وتقدم دعمها. ولهذا فإن هدفنا الحالي لا يتمثل في دحض التقرير أو الحط من شأنه، وإنما يتمثل فقط في إبراز أوجه ضعفه وأوجه قصوره من أجل خدمة قضية السلام على نحو أفضل من خلال إجراء تحقيق قوي ونزيه وشفاف وراسخ ونزيه وعادل.

وفي بياننا الذي أدلينا به أمام مجلس الأمن في ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٠، أوضحنا موقفنا. ولذا فإننا لا ننتوي اليوم أن نعيد فتح باب المناقشة بشأن تقرير فريق الخبراء: بل بالأحرى نود أن نؤكد من جديد على أن بوركينا فاصو في تأييدها للتدابير التي اتخذها مجلس الأمن ضد يونيتا، تنكر وترفض النتائج التي توصل إليها تقرير الخبراء والتي سمت رئيس بوركينا فاصو وكذلك الذين يتهمون بوركينا فاصو، بانتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وعلاوة على ذلك، فإننا نود أن نعرض أمام أعضاء المجلس والمجتمع الدولي حقيقة أن حكومة بلدي وبروح التعاون الصادق مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة المحددة قررت إنشاء لجنة وزارية مشتركة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، تناط بها مهمة متابعة تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا. وتتألف اللجنة من ممثلين من إدارات الشؤون الخارجية والدفاع والإدارة الإقليمية والأمن والشؤون الاقتصادية والمالية والتجارة والنقل والسياحة والقضاء والاتصالات.

فمهمة اللجنة واضحة: إنها تتمثل في ضمان التنفيذ الصارم للجزاءات، وبخاصة ضمان اتخاذ الإدارات الوزارية المعنية جميع التدابير الضرورية، ويجب أن تضطلع بإجراء تقييم دوري لتدابير التنفيذ المعتمدة.

واللجنة في إطار ولايتها ومهمتها ستظل على اتصال بلجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة. وستكون مسؤولة أيضا عن الاضطلاع بتنفيذ إجراء التحقيقات على المستوى الوطني لتحديد نجاعة الأدلة التي تقدمها لجنة الجزاءات. وستقدم عند الاقتضاء تقارير إلى حكومة بوركينا فاصو وإلى لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة.

وكذلك أصدرت حكومة بلدي تعليمات إلى إدارة خدمات الأمن باتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز الأحكام القائمة، وبخاصة تلك التي تحظر دخول أي شخص إلى أراضي بوركينا فاصو تستهدفه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالجزاءات المفروضة على يونيتا. ولقد بدأت اللجنة عملها فعلا، وأعدت مذكرة ستقدم غدا إلى لجنة جزاءات أنغولا.

وهذه القرارات جميعها تجسد تصميم حكومة بوركينا فاصو على التدليل مرة أخرى على عزمها الراسخ دون تحفظ على تأييد الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل التنفيذ الفعال لبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بأنغولا.

وعما قريب سيعتمد المجلس مشروع قرار بشأن الموضوع قيد النظر. ويؤيد وفد بلدي مقترح المجلس بإنشاء جهاز للرقابة لمتابعة التحقيقات والنظر في المزاعم المتعلقة بخرق الجزاءات في أنغولا، وبطبيعة الحال، بشرط أن يعمل فريق الخبراء في جو من الشفافية والنزاهة. ونظرا لهذه الظروف فإن بلدي على استعداد للتعاون مع هذا الجهاز، لأن حكومة بوركينا فاصو لا تزال ترحب بأية مبادرة مخلصة وشفافة وموضوعية تستهدف استعادة السلام في أنغولا.

فالطريق إلى الحل لا يكون واضحا دوما، لا للأنصار ولا للمراقبين. واسمحوا لي أن أقول بتواضع وبحزم، ودون الانغماس في النفاق أو الحيل، بأن اقتناع حكومة بوركينا فاصو اليوم، وكما كان في الماضي هو أن الحل السياسي هو وحده الذي يحقق السلام الدائم في أنغولا. وتدعو حكومة بوركينا فاصو مجلس الأمن أن يراعي هذه الحقيقة باستمرار، وتؤكد من جديد دعمها الكامل للمجلس في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل البرتغال. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود مرة أخرى أن أحيي وجودكم هنا، يا سيادة الرئيس - حيث يشهد ذلك على الاهتمام الذي يوليه بلدكم لتطبيق وإنفاذ أنظمة الجزاءات ليس في أنغولا وحدها، وإنما في جميع أرجاء العالم.

وأود أن أشيد أيضا بوجود وزير العلاقات الخارجية في أنغولا بيننا اليوم.

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتشارك في تأييد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا، وقبرص، ومالطة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بعقد هذه الجلسة مباشرة بعد الجلسة التي عقدناها هنا يوم أمس لإنشاء فريق عامل تابع لمجلس الأمن معني بمسألة الجزاءات. وبالفعل، من الملائم للغاية أن يقوم المجلس الآن باتخاذ المزيد من الإجراءات

الحاسمة بشأن مسألة الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) عقب صدور تقرير فريق الخبراء من لجنة الجزاءات والجهود التي يبذلها رئيسها، السفير بوب فاولر.

إن قرار هذا المجلس بفرض جزاءات على اتحاد يونيتا، المتخذ بالاتفاق مع الممثل الخاص للأمين العام، الراحل الأستاذ بيي، شكَّل جزءا رئيسيا من سياسة المجتمع الدولي لإرغام السيد جوناس سافيمبي وأتباعه على السير في درب السلام والتقيد بالتزاماتهم التي أعلنوها، حسب نص بروتوكول لوساكا. وهكذا اتخذت القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣)، و ١١٢٧ (١٩٩٧)، و ١١٧٣ (١٩٩٨). وخلَّفت الجزاءات أثرا هاما على الحالة في الميدان، كما أنها منعت قادة اتحاد يونيتا من السفر إلى الخارج بدون عوائق وزادت من صعوبة وتكلفة الحصول على الأسلحة والإمدادات.

إلا أنه كما يوضح تقرير فريق الخبراء فيما توصل إليه، حدث عدد من الانتهاكات الخطيرة لأنظمة الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. وتلك الانتهاكات لا يمكن قبولها ويجب أن تتوقف. وعلينا أن نكفل التطبيق الكامل والفعال لأنظمة الجزاءات لمنع اتحاد يونيتا من مواصلة الخيار العسكري. وبالفعل، يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا كاملا بأحكام مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس اليوم. وهذا القرار يجعل من الممكن متابعة العمل الذي قام به فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٢٣٧ (١٩٩٩) بآلية رصد. ونحن نتطلع قُدما إلى ما ستتوصل إليه تلك الآلية. ونرحب بإعراب المجلس عن نيته استعراض الحالة فيما يتعلق بانتهاكات الجزاءات في موعد لا يتجاوز ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

ويظل الاتحاد الأوروبي على التزام راسخ بالتوصل إلى حل سلمي وسياسي للصراع في أنغولا وسيواصل بذل كل جهد ممكن لبلوغ ذلك الهدف. ويجب وضع حد في أقرب وقت ممكن لمعاناة الشعب الأنغولي بعد عقود من الحرب والكارثة الإنسانية المستمرة التي يشهدها البلد. إن تحويل اتحاد يونيتا إلى حزب سياسي حقيقي وقبوله لأحكام بروتوكول لوساكا سيقطع شوطا طويلا على طريق تحقيق هذا الهدف. ولا يمكن أن تكون في أنغولا سوى سلطة واحدة هي حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية. ولا يمكن أن يكون في أنغولا سوى جيش واحد هو الجيش الوطني.

وعلى حكومة أنغولا، من جانبها، أن تواصل بذل كل جهد ممكن لتهيئة الظروف الضرورية لبسط سيادة الدولة بطريقة سلسة لتشمل المناطق التي كان يسيطر عليها اتحاد يونيتا، في احترام لمبادئ الديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والكرامة الإنسانية. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في مساعدة الشعب الأنغولي على بلوغ تلك الأهداف. وفي هذا الصدد، كان من الملائم للغاية أن اتخذ هذا المجلس في الأسبوع الماضي قرارا يؤيد قرار الأمين العام تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا لفترة ستة شهور أخرى. ونحن نؤيد عمل المكتب في أنغولا وفقا للقرارين ١٢٦٨(١٩٩٩) و ١٢٩٤ (٢٠٠٠). وبالتأكيد يظل الاتحاد الأوروبي على استعداد للنظر في كيفية مساعدة حكومة أنغولا علىمواجهة تحديات إعادة بناء البلد وإعادة تعميره في بيئة ديمقراطية. وسنظل نولي اهتماما خاصا لتقديم المساعدة الإنسانية بغية تخفيف معاناة السكان الأنغوليين المتضررين من الصراع.

إن اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم سيمثل دليلا ملموسا على التزام المجتمع الدولي بتحقيق

السلام في أنغولا. وهذا مسعى يتطلب الكثير من عدد من البلدان ويقتضي تعاون جميع الجهات المعنية. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء على كفالة التطبيق الدقيق والأمين لجميع أحكام الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالإنفاذ الصارم للجزاءات. ومن جانبنا، نحن نؤكد مجددا تصميمنا علىمواصلة دعم الجهود الدولية المبذولة لتشديد الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. وقد وضع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالفعل عددا من التدابير المصممة تحديدا لتحسين إنفاذ أنظمة الجزاءات. وفي هذا الصدد، يقف الاتحاد الأوروبي أيضا على أهبة الاستعداد للنظر في المساعدة التي قد يقدمها لجهود بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الرامية إلى تطبيق أنظمة الجزاءات.

ومن الضروري احترام قرارات هذا المجلس وأن يتأكد من أنها تحترم. وبالتالي علينا أن نتسم بالإبداعية في إيجاد الأساليب والموارد اللازمة لمتابعة وتحسين تطبيق الجزاءات. إن جهود كل من اللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) وفريق الخبراء وفرت لنا فرصة طيبة لفعل ذلك تحديدا.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل منطقة أفريقيا الجنوبية دون الإقليمية. وحتى يتحقق ذلك، فإن سلم أنغولا واستقرارها يشكلان عنصرين حيويين ويجب أن نواصل السعي لتحقيق هذين الهدفين العسيري المنال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل بلجيكا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آدم (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، يا سيادة الرئيس، على موافقتكم على ترؤس هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن وأهنئ كندا على الدور البارز الذي تضطلع به وخاصة السفير فاولر على المهمة الدقيقة التي يقوم بها بتفوق. وأرحب أيضا بصفة خاصة جدا بوجود وزير خارجية أنغولا بيننا. وأنا أؤيد تماما البيان الذي أدلى به للتو ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

إن بلجيكا تؤيد بدون تحفظ الأهداف التي تسعى لجنة الجزاءات لتحقيقها وترى أن تقرير فريق الخبراء يشكل مرحلة هامة في السعي إلى إيجاد حلول تمكن من التطبيق الفعال للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا).

إن التقرير الذي قدم إلى المجلس في ١٠ آذار/مارس تقرير مبتكر، ويشهد على توفر الإرادة لمعالجة أسباب انتهاكات الجزاءات والمسؤولية الحقيقية عنها. ولهذا من حق المجتمع الدولي أن يتوقع أن ترقى جودة التقرير إلى مستوى التوقعات التي أحدثها، وأن تمكن التوصيات المتمخضة عنه من إحداث تحسن حقيقي في فعالية الجزاءات.

وتولي بلجيكا كل الأهمية الزائدة لهذه المشاكل لأنها هي نفسها في الأشهر الأخيرة دخلت في مداولات ومشاورات هامة ترمي إلى دراسة مختلف الإجراءات التي يمكن الإضطلاع بها للإسهام في تحقيق السلام والإستقرار في القارة الأفريقية، ولا سيما في وسط أفريقيا. والبعثات الأخيرة التي قام بها إلى المنطقة عدد كبير من أعضاء الحكومة البلجيكية تقدم دليلا ملموسا على ذلك. وكان مقصدها الرئيسي هو أن تشجع جميع الأطراف المعنية بشكل مباشر على تنفيذ اتفاقات لوساكا ودعم استعادة السلم في منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك فإن جميع الخطوات الهادفة إلى

تخفيف معاناة سكان البلدان الأفريقية المتضررين من الحرب، مثل أنغولا وسيراليون، تحظى بأقوى دعم من بلجيكا.

ومن هذا المنظور اتخذت بلجيكا عددا كبيرا من التدابير الهادفة إلى ضمان تطبيق جزاءات مجلس الأمن ، وهي إجراءات للأسف لم يرد ذكرها في تقرير فريق الخبراء الذي كان موضوع مناقشة مجلس الأمن في ١٥ آذار/مارس. وقد أثرت هذه النقطة في تلك المناسبة، وسأغدو ممتنا لو أن المجلس يأخذ علما بتلك التدابير.

فبادئ ذي بدء، أود أن أشدد على أن بلجيكا تعاونت منذ البداية، بلا تحفظ، مع لجنة الجزاءات ومع فريق الخبراء.

وأنشئ فريق مشترك بين الوزارات، يشار إليه باسم قوة العمل، وهو يشمل جميع الوزارات والمصالح المعنية. واجتمع الفريق سبع مرات منذ بداية السنة وقام بدراسة واعتماد عدة تدابير لتحسين الرقابة على مصدر الماس. وأدت قوة العمل هذه إلى تعزيز نظم الرقابة الجمركية والبدء في إجراء تحريات قضائية ضد الأشخاص المشتبه في اتجارهم بالماس على نحو غير مشروع.

وأود أن أشير إلى أن بلجيكا هي البلد الأوروبي الوحيد الذي لديه نظام ترخيص لاستيراد وتصدير الماس. فإلى جانب نظم الرقابة الجمركية، يجرى فحص مادي لجميع الصادرات والواردات بواسطة خبراء محلفين. وينظر بلدنا أيضا في اعتماد قانون للامتيازات الأجنبية بالنسبة للجرائم الواقعة في قطاع الماس.

ويشكل ضبط مصدر الماس وأصله، الذي تناوله فريق الخبراء في الفقرتين ٩٢ و ٩٥ من تقريره، عنصرا رئيسيا في مشكلة لا يمكن التقليل من شأن تعقيدها. فإمكانية تحديد أصل الماس بصورة قاطعة عن طريق الفحص المادي يعتبرها الأخصائيون في الوقت الحالي محاولة شبه مستحيلة. لأن عدد قطع الماس الصغيرة الحجم التي يجري التعامل فيها في كل سنة يبلغ مئات الملايين. وعلاوة على ذلك، لا يزال من الصعب التمييز بين الماس الآتي من مناطق التعدين المختلفة التي تمتد إلى ما وراء الحدود. وأخيرا، فإن تحديد أصل قطعة من الماس لا يكفي لمعرفة الزمن الذي استخرجت فيه من راسب معين؛ وعلاوة على ذلك، فإن ذلك الراسب قد يكون قد انتقل من سيطرة الحكومة إلى سيطرة سافمبي. إلا أن بلجيكا ما برحت مقتنعة بأنه يمكن وضع تدابير فعالة بهدف ضبط تجارة الماس، ولا تزال تشجع بنشاط البحث المضطلع به في هذا الميدان. وعلاوة على ذلك، فإن بلجيكا هي البلد الوحيد الذي لديه إحصائيات مفصلة في هذا المجال تمكن من تحديد الاتجاهات. وهذه البيانات متاحة لجميع الأطراف المهتمة.

إن المجلس الأعلى للماس في أنتويرب، وهو هيئة تمثل القطاع الخاص للماس، أخذ في الاعتبار توصيات رئيس لجنة الجزاءات. واتخذ خطوات يقصد منها أن تؤدي إلى تطبيق الجزاءات على نحو أفضل، من ضمنها، إنشاء قوة عمل مختصة بأنغولا. وأنشأ المجلس بالتعاون مع السلطات الأنغولية نظاما لإصدار شهادات للمنشأ أكثر وثوقا. وبطلب من الحكومة، بدأ أيضا في استعراض إجراءاته. واسمحوا لي أيضا أن أذكر أن فريقا عاملا آخر يشمل ممثلين للحكومة البلجيكية والمجلس الأعلى للماس قد أنشئ لمهمة صياغة برنامج للتدابير التي ينبغي الاضطلاع بها. واجتمع هذا الفريق لأول مرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

ووقع المجلس الأعلى للماس أيضا على اتفاق مع السلطات القضائية ذات الصلة، التزم بموجبه أن يمركز وينقل كل المعلومات التي تبلغ علمه مما يتعلق بالمجرمين أو الأنشطة الإجرامية. وهناك دراسة جارية داخل المجلس الأعلى، وأجريت اتصالات أولية لدراسة النطاق الذي يمكن أيضا في

إطاره أن يقام في سيراليون نظام ضبط شبيه بالنظام القائم في أنغولا.

ويقوم بالضبط المادي للوارد والصادر من الماس في أنتويرب خبراء محلفون. ومنذ أن فرضت العقوبات على يونيتا، لم تلاحظ حالة اختلاس. ولكن، رئي أن النظام الإداري الأساسي الخاص بهؤلاء الخبراء ينبغي أن يخضع للإصلاح، وتناقش السلطات الحكومية المختصة والمجلس الأعلى للماس نظاما أساسيا جديدا. وعندما تُختتم تلك المداولات، ستُخطر لجنة الجزاءات بنتائجها.

والخبرة البلجيكية في مجال الماس معترف بها وعريقة وستجعل بلجيكا دائما هذه الخبرة في متناول المجتمع الدولي، ومن ضمن ذلك، في داخل إطار مؤتمرات الخبراء في هذا الموضوع. وسيعقد في أنتويرب، في تموز/يوليه، مؤتمر دولي لممثلي جميع مراكز الماس، سيشارك فيه السفير فاولر.

ولا يزال تقرير الخبراء عن انتهاكات جزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا، في نظر بلدنا، أداة هامة تسهم في حل المشكلة الناجمة عن التمويل غير المشروع للجماعات التي تطيل من أمد حروب يكون أول المعانين فيها هم المدنيون.

وتكرر بلجيكا الإعراب عن استعدادها التام لمواصلة العمل في تعاون وثيق مع لجنة الجزاءات ورئيسها، السفير فاولر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر ممثل بلجيكا على عرضه المفصل للغاية. وأعرب عن امتناني أيضا لأن يكون معنا اليوم كبير ممثلي المجلس الأعلى للماس.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل بلغاريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن مدى سروري لأن نراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. ونود أيضا أن نرحب بمشاركة وزير العلاقات الخارجية بأنغولا في هذه المناقشة.

وبالنيابة عن الحكومة البلغارية، أود أن أرحب بمشروع القرارالمتعلق بأنغولا والذي يوشك مجلس الأمن من اعتماده. ونعتقد أن مشروع القرار هذا، سيزيد من تعزيز فعالية نظام الجزاءات المفروضة على يونيتا، وسيسهم في وضع حد للحرب الأهلية الدموية الجارية في أنغولا. ونحن واثقون من أن دور مجلس الأمن دور أساسي في إحلال السلام والمصالحة في ذلك البلد، وكذلك المزيد من الاستقرار في القارة الأفريقية كلها.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ، من خلالكم سيدي الرئيس، السفير روبرت فاولر، رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المتعلق بالحالة في أنغولا، على قدرته على قيادة المجلس تجاه الاتفاق النهائي بشأن ما كان يبدو نصا معقدا ومتعدد الجوانب، وذلك بأن مكن من الاستماع إلى عدد كبير من الآراء والمقترحات. ويحدو بلغاريا أمل كبير في أن تنفذ هذه الوثيقة المتوازنة والواقعية على نحو دؤوب، وأن تكون أداة فعالة لتحسين تنفيذ الجزاءات والحد من انتهاكات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد أيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونؤيد تأييدا تاما المواقف المعرب عنها في هذا البيان بشأن الحالة في أنغولا. ولذلك، سأقصر بياني اليوم على بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لبلدي.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن بلغاريا تتشاطر تمام المشاطرة الحوافز والأهداف النبيلة التي ألهمت قرار المجلس بإيكال مهام جديدة لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩). ولقد نجح الفريق في زيادة وعي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالحاجة الملحة إلى كبح عمليات نقل الأسلحة بصورة غير قانونية إلى يونيتا وغيرها من أعمال الدعم لها. والحقيقة أن جلسة اليوم تبين أنه عقب التقرير الذي أصدره الفريق، بات المجتمع الدولي أقوى وأكثر اتحادا في إرادته من أجل تحقيق الامتثال للجزاءات ولمساءلة منتهكيها.

ولقد تسنت لحكومتي عدة مناسبات للإعراب عن تعليقاتها وملاحظاتها، ولا سيما بشأن الأجزاء التي تتعلق ببلغاريا في تقرير الفريق. وجدير بالذكر أنه طرحت شكوك جادة ليس من بلغاريا فحسب، بل أيضا من عدد من الوفود، بما في ذلك أعضاء في مجلس الأمن، حيال وسائل عمل الفريق ومصداقية مصادره، فضلا عن موضوعيته وقدرته على توثيق ما توصل إليه بأدلة ملموسة. والآن أود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية ردا على الآراء التي طرحت فعلا بشأن هذه المسألة.

إننا نرى أنه عندما يكون هناك ما يبرر الافتراض بأن دولة عضوا يمكن أن تكون مشاركة في انتهاك الجزاءات، فإن جميع الأدلة ذات الصلة يجب أن تتوفر لتلك الحكومة لتنظر فيها وترد عليها. ونحن لا نكتفي بالتفسير الذي أعطي ردا على طلبنا الخطي المقدم في هذا الصدد ومفاده أن تقرير الفريق هو ''تقرير متضمن لذاته''. وهذا الجواب لا يكفينا، خاصة عندما تشوه السمعة الطيبة لبلد بدون أي أساس.

ونعتقد أن ما من شيء يمكن أن يسهم في وضع حد لانتهاك جزاءات الأمم المتحدة سوى إيجاد نهج نزيه ومتوازن، ليس ضد يونيتا فحسب، ولكن في سياق عالمي أيضا. ويبدو أن هذا النهج أخذ يتبلور نتيجة المداولات الأخيرة التي أجراها مجلس الأمن بشأن تطبيق الجزاءات المفروضة على يونيتا. وفترة الأشهر الستة المنصوص عليها ستتيح إجراء تحليل إضافي للجزاءات ورصد تنفيذها، ونأمل في أن نتوصل إلى استنتاجات تكون أكثر دقة.

وعلى الرغم من تحفظات حكومتي ورفضها للتهم غير الموثقة ضد بلغاريا، فهي نظرت بجدية في تقرير الفريق. ولقد أنشئت لجنة حكومية للتحقيق في جميع الظروف المتعلقة باحتمال مشاركة مؤسسات وأفراد من بلغاريا في أنشطة قد تشكل انتهاكا لجزاءات مجلس الأمن ضد يونيتا. وقد أسفرت التحقيقات الجارية عن توفر عدد من النتائج الأولوية التي رفعناها على النحو الواجب إلى أعضاء المجلس بغرض تيسير أعمالهم.

وبلغاريا التي تتعاون فعلا بحسن نية مع فريق الخبراء، على استعداد الآن لتتعاون تعاونا كاملا مع آلية الرصد في المستقبل وتقديم الدعم لها. وغني عن القول إننا ستزودها بجميع المعلومات ذات الصلة المتوفرة لنا بغية تيسير عملها وزيادة توضيح الحقائق المتعلقة بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الفريق السابق. وبلغاريا على ثقة بأن هذه النهج الشفاف والمسؤول سيلقى التقدير على النحو الواجب، وبأنه سيساعد على تعزيزسمعتها بوصفها عضوا يُعتد به في مجتمع الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، يحدونا أمل كبير في أن يؤخذ في الاعتبار عدد من الدروس المستخلصة من تقرير الفريق السابق في أنشطة آلية الرصد الجديدة. ونحن نتوقع أن تعمل بالجمع بين الشفافية والسرية وألا تستعمل سوى المعلومات الجديرة والمحققة من مصادر موثوق بها. ونتوقع أيضا أن تضطلع بولايتها بتعاون مع الحكومات المعنية وبالتشاور معها عن كثب. علاوة على ذلك، ينبغي أن تحترم الإجراءات

الراسخة احتراما صارما كي لا يسمح بأي ''تسرب'' غير مسؤول وفي غير حينه للمعلومات إلى وسائط الإعلام.

وينبغي أيضا أن يكون تشكيل هيئة الرصد الجديدة وأنشطتها انعكاسا لمبادئ الموضوعية والنزاهة وعدم الانتقائية، وهي المبادئ التي نراها ضرورية كي تتوصل في أعمالها إلى نتيجة نهائية. ونحن نرى أنه ينبغي عدم تضمين أي بلد من البلدان التي يشير إليها التقرير في الهيئة الجديدة. ونظرا للتحفظات الجادة التي تتشاطرها مختلف الوفود، يساورنا الشك فيما إذا كان من المناسب أن يشارك خبراء من الفريق السابق في الفريق الجديد.

ونحن نتشاطر ونؤيد تمام المشاطرة والتأييد أحكام مشروع القرار بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بغية كبح تزويد يونيتا بالأسلحة على نحو غير مشروع. ومع ذلك، فإن المهام التي نواجهها ليس في أنغولا فحسب ولكن في أفريقيا بأسرها ذات مدى واسع النطاق. والانتهاكات المزعومة للجزاءات المفروضة على يونيتا أبرزت مرة أخرى مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونظرا لما يتصف به هذا التحدي من تعقد ومن طابع عالمي، فما من بلد يستطيع بمفرده أن يتصدى له، إنما ينبغي التصدي له على نحو شامل عن طريق الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، سيسهم القرار الحالي في تعزيز المراقبة الوطنية والدولية للأسلحة التقليدية والصغيرة وإرسالها إلى أنغولا/يونيتا ودول أفريقية أخرى. ونحن نتطلع إلى المدخلات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي سينعقد في عام ٢٠٠١.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، استعداد حكومتي لمواصلة تعاونها مع مجلس الأمن وهيئته الفرعية المعنية برصد الجزاءات المفروضة على يونيتا، والإسهام في الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة، بما في ذلك اتخاذ التدابير على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل موزامبيق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ كلامي بالإعراب عن صدق تقدير وتهانئ وفد بلادي لكم على توليكم بجدارة رئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل. إن القيادة التي أظهرتموها بالفعل تطمئن إلى إحراز النجاح في مداولات المجلس.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير أنوار الكريم تشودري، ممثل بنغلاديش، على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون المجلس في الشهر الماضي.

وإنه لمن المناسب أن تترأسوا هذه الجلسة الخاصة للمجلس. فالإسهامات التي يقدمها ممثلكم الدائم حيال مسألة أنغولا إسهامات بارزة ولا سيما بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣). ولقد عرض بتاريخ ١٠ آذار/مارس بصفته تلك التقرير الذي لا مثيل له الصادر عن فريق الخبراء المعني بانتهاك جزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا. وأود أن أعرب عن التقدير الكبير الذي يكنه وفد بلادي للسفير فاولر ولفريق الخبراء على العمل الممتاز الذي يقومان به بالنيابة عن مجلس الأمن.

والتقرير صك هام وقيِّم سيساعد مجلس الأمن والمجتمع الدولي على التصرف بمصداقية وبقوة ضد جوناس سافمبي رئيس يونيتا، فضلا عن مساعديه. وبناء على المعلومات والأدلة المتاحة لفريق الخبراء، فهو يحدد بوضوح

منتهكي الجزاءات المفروضة على يونيتا، وكيفية الإسهام في إطالة أمد معاناة شعب أنغولا، ومن يقوم بذلك. ويقدم الفريق أيضا اقتراحات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها بغية تطويق الحالة.

والتوصيات الـ ٣٩ الواردة في التقرير تمثل استراتيجية مدروسة بتأن لجعل جزاءات مجلس الأمن أكثر فعالية، مما يحمل يونيتا على الامتثال للالتزامات التي قطعتها على نفسها عندما وقّعت على بروتوكول لوساكا في عام ١٩٩٤. وتشمل التوصيات أيضا اتخاذ تدابير ضد الذين يوفرون الدعم ليونيتا بما يشكل انتهاكا صارخا لجزاءات مجلس الأمن. ولأننا نعتقد بجدوى تلك التوصيات، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييدنا لجميع التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء.

إننا نحي جميع أعضاء مجلس الأمن على قرارهم بإنشاء فريق الخبراء بتلك الولاية الممتازة. والآن وقد عرضت نتائج عمل الفريق على المجلس، باتت مسؤولية أعضائه أن يثبتوا أن تلك الممارسة كانت تستحق ما بُذل فيها وعليهم أن يخطو الخطوة التالية.

ويوضح التقرير بجلاء، في جملة أمور، أنه يتعين اتخاذ التدابير المناسبة ضد الذين ينتهكون الجزاءات، وذلك لإضفاء المصداقية والجدية على الجزاءات المفروضة على يونيتا. ويؤكد التقرير الحاجة إلى فرض رقابة أشد. على التدفق غير المشروع للأسلحة والمنتجات النفطية إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. وهو يوصي أيضا بأن يحرم التجار وغيرهم من الأفراد والشركات الذين يثبت خرقهم للجزاءات المفروضة على الماس الذي تمتلكه يونيتا تسجيلهم وأن تدرج أسماؤهم على القائمة السوداء للصناعة وأن يحظر عليهم أي اشتراك في صناعة الماس. فالماس ينبغي أن يجلب الرفاهية، لا أن يعرض الشعب الأنغولي لمعاناة متواصلة. إن منتهكي الجزاءات يزيدون من قدرة يونيتا على شن الحرب وبالتالي يطيلون معاناة أشقائنا وشقيقاتنا في أنغولا وتدمير موارد البلد وهياكله الأساسية.

وتفيد الأنباء بأنه أصبح من الصعب على سافمبي بيع الماس وشراء الأسلحة كنتيجة لعمل فريق الخبراء ونشر التقرير المتعلق بالجزاءات المفروضة على يونيتا. ويظهر هذا التطور الإيجابي الأثر الإيجابي للجزاءات عندما تُطبق بصرامة.

وتشجعنا المعلومات التي تفيد بأن دولا متعددة تنشئ، على الصعيد الوطني، لجانا وآليات للتحقيق فيما يزعم من انتهاكات للجزاءات. ونأمل أن تعمل هذه اللجان والآليات على وجه السرعة وأن تتيح ما تتوصل إليه من نتائج للمجتمع الدولي. فأي تأخير في هذه العملية معناه أن هناك ضحية أخرى سقطت في أنغولا.

ويشير عدد من فقرات التقرير إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإلى الدور الهام الذي ينبغي أن تقوم به البلدان الأعضاء في الجماعة من أجل تنفيذ التدابير الرامية لإعمال الجزاءات ضد يونيتا. وتتعلق هذه التدابير بالتفتيش ورصد الإمدادات بالمنتجات النفطية وإدخال أنظمة الرادار المحمول بهدف الكشف عن أنشطة الطيران غير المشروعة، ضمن تدابير أخرى. ونحن في الجماعة الإنمائية نؤيد جميع التدابير الرامية لتشديد نظام الجزاءات المفروضة على يونيتا وتلك التي ستساعد على تحقيق السلام والاستقرار في أنغولا وهي عضو في منظمتنا الإقليمية.

وبينما ستدرس بلدان الجماعة القدرات الموجودة في المنطقة، فمن الواضح أن تلك البلدان ستكون بحاجة إلى دعم فني ومالي جوهري من المجتمع الدولي لكي تنفذ التدابير المشار إليها في التقرير حتى لا تظل عاجزة. ولذلك نناشد القادرين على دعم بلدان الجماعة في الاضطلاع بهذه المهمة أن يفعلوا ذلك. ونحن نرحب بتعهدات الدول الأعضاء في

المجلس بتقديم الدعم بما فيها تعهد حكومتكم يا سيادة الرئيس.

والمساعدة الإنسانية لازمة أيضا للسكان الأنغوليين ضحايا هذه الحرب الغاشمة التي فرضها عليهم جوناس سافمبي.

وفي اعتقادنا أن مصداقية المجلس قد وضعت الآن على المحك، لأنه قد اتخذ قرارا جسورا يجب أن يُنفذ – يمثل تحولا حقيقيا في أسلوب المجلس في إنفاذ قراراته وتصريف أعماله. وهناك فرصة حقيقية متاحة للمجلس لكي يحرز تقدما ملموسا ولإعادة فرض سلطته كضامن للسلم والأمن الدوليين. وفي اعتقادنا أن صدور قرار مكافئ للمهمة المعروضة علينا سيكون بمثابة تقدير للعمل الرائع الذي قام به السفير فاولر وفريق الخبراء.

ونرى أن هذا هو أقل ما يمكن للمجلس أن يفعله لشعب أنغولا الذي أبدت حكومته الالتزام الضروري والمرونة والتوفيق والرغبة في السلام في البلد الشقيق. ويُعد حضور معالي وزير العلاقات الخارجية في أنغولا دليلا آخر على التزام حكومته بتحقيق السلم في أنغولا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على العبارات الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي هو ممثل نيوزيلندا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أهنئكم يا سيدي الرئيس على عرض هذا الموضوع البالغ الأهمية على المجلس بهذه الصورة العلنية. وأود أن أعترف بأهمية حضور وزير خارجية أنغولا هنا اليوم.

إن إحدى النتائج الرئيسية للدراسة المعنونة ”عقد الجزاءات“، التي بدأتها صباح الأمس أكاديمية السلام الدولية هي أن أهم عنصر في نجاح الجزاءات هو الذي يتمثل في درجة إنفاذها. وترى حكومتي أن السفير فاولر، بما اتسمت به رئاسته للجنة الجزاءات المعنية بأنغولا من قدرة قيادية وحركية، وفريق الخبراء الذي قدم تقريرا دقيقا عن الانتهاكات الماسة بنظام جزاءات أنغولا، قد قدما لشعب أنغولا وللأمم المتحدة خدمة هائلة.

ولا يمكن أن ننسى أن عدد من ماتوا في القتال الدائر في أنغولا يُقدر بمليون شخص على مدى ٢٥ عاما. وذلك على الرغم من عمليات الأمم المتحدة المتعاقبة وعمليات إزالة الألغام الذي شارك فيها بلدي في معظم العقد الماضي. كما لا يمكننا أن ننسى إسقاط طائرتين تابعتين للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وما زال يتعين محاكمة مقترفي هذه الأعمال.

ويلقي تقرير فريق الخبراء بعض الضوء على العالم الخفي لانتهاك الجزاءات المتعلقة بالماس والأسلحة والمعدات العسكرية ووسائل دعم يونيتا الأخرى لمواصلة حربها ضد حكومة أنغولا الشرعية. وهي الحرب التي تزهق أرواح ٢٠٠ شخص يوميا. وينبغي أن تحرم يونيتا من الوسائل التي تمكنها من شن الحرب. ومن الضروري للغاية أن تحترم جميع الدول الأعضاء التزاماتها في الامتثال الكامل للتدابير المفروضة على يونيتا الواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨).

ويوضح تقرير الفريق الطريقة التي تكفل للمجلس أن يستخدم سلاح الجزاءات في المستقبل بشكل أكثر فعالية. وحتى تحافظ الجزاءات على مصدقيتها، يتعين على المجلس أن يتصرف عندما يصل إلى علمه حدوث الانتهاكات، كما هو الحال في حالة أنغولا. ولذلك نؤيد بقوة الإجراء الإيجابي الذي اتخذ بشأن مشروع القرار، الذي يتضمن طائفة من التدابير لضمان وقف الانتهاكات المحددة في تقرير الفريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على العبارات الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي مع الارتياح بهذه الفرصة للتكلم في مجلس الأمن. ومن دواعي السرور البالغ القيام بذلك تحت رئاسة كندا - ولا سيما تحت رئاستكم يا سيدي - لمعالجة موضوع بذلت فيه كندا، برئاسة السفير روبرت فاولر، جهدا كبيرا. ونتشرف بخاصة لأنك خصصت يا سعادة الوزير أكسورثي، بعض الوقت، من الزمن المخصص لمهامكم الوزارية الأخرى، لرئاسة هذه المناقشات. إن وجود وفد من مجلس النواب الكندي دليل واضح على التزام حكومتكم بإنشاء نظام للجزاءات يعمل بل ويؤتي أيضا بالنتائج المرجوة.

ونثني على لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، وعلى فريق الخبراء المعني بانتهاكات جزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩)، برئاسة السفير مولاندر، لإعداده تقريرا عن انتهاكات جزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا. ولا نقلل من شأن الجرأة المطلوبة لإعداد تقرير كهذا يتضمن أدلة دامغة، ولا ينبغي لنا أن نقلل من شأنه.

ولقد لوحظ أن سجل الجزاءات الأخير سرد لحالات نجاح وحالات إخفاق. إن تقرير فريق الخبراء بشأن الجزاءات المفروضة على يونيتا دليل واضح على أن تلك الجزاءات قد سمح لها بأن تندرج في الفئة الأخيرة. وبالفعل، ساد الفشل فيما يبدو وأصبح وثيق الصلة إلى حد كبير بحيث تعين القيام بإعادة تقييم شامل للظروف والإجراءات المتعلقة بتطبيق الجزاءات التي يأذن بها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد ينبغي أن نرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس بالأمس بالقيام، على أساس مؤقت، بإنشاء فريق عامل غير رسمي تابع للمجلس لوضع توصيات عامة بشأن كيفية تحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة.

وبالرغم من ذلك لا بد أن نحذر من أن زيادة فعالية استخدام الجزاءات التي يفرضها المجلس تعتمد أيضا على مدى حسن معالجة المجلس للانتهاكات التي ذكرها فريق الخبراء. لقد فرضت الجزاءات على يونيتا لتحقيق أهداف محددة. وفرضت للرد ليس فحسب على تصورات الإفلات من العقاب من جانب قيادة يونيتا، بل أيضا بصفتها أداة لوضع نهاية لمعاناة شعب أنغولا. فإذا لم يتحمل الذين يثبت أنهم ساعدوا أو شجعوا السيد سافيمبي أية نتائج، فسوف تقوض بشدة شرعية الجزاءات كأداة فعالة متوفرة للمجلس.

وليس بوسع المرء أن ينكر أن شعب أنغولا قد عانى معاناة شديدة. وبالرغم من جسامة آلامهم، فالوقت ليس متأخرا جدا لإعادة تقييم ما يمكن عمله بطريقة مختلفة لوضع نهاية لآلامهم. والشيء الذي يمكن أن يحققه تقرير فريق الخبراء في الأجل القصير هو تركيز اهتمامنا على تعزيز الإطار الذي فرضت الجزاءات على يونيتا في سياقه.

طرح فريق الخبراء توصيات مفيدة، من شأنها، إذا تم اتخاذ إجراءات فورية استنادا إليها، أن تطيح بالسيد سافيمبي. غير أنه لا ينبغي لنا أن نتغاضى عن حقيقة مفادها أن تنفيذ بعض تلك التوصيات الملائمة جدا يعتمد على قدرات البلدان التي تواجه قيودا شديدة في هذا الصدد. ولذلك تظل مشاركتنا الجماعية لتعزيز قدراتها الضرورية مسألة حاسمة. وفي هذا السياق، أرحب بالتأكيد على دعم ومساعدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي ننتمي إلى عضويتها.

اتخذت يونيتا من المجلس مطية منذ فترة طويلة. والتقارير التي تفيد بأنها لم تكن الوحيدة التي فعلت ذلك تثير قلقا كبيرا. ولذلك فإننا نرحب بإنشاء آلية لجمع معلومات إضافية تتعلق بالانتهاكات الخطيرة المذكورة في التقرير وندعم هذا الإنشاء. ونحث المجلس على أن يتخذ تدابير صارمة ضد الانتهاكات التي يتوفر الدليل على ارتكابها، ونؤيده في ذلك.

ونسلم بأن آخرين قد يرغبون في تجنب الآثار السياسية لنتيجة كهذه. وندرك أيضا أن التقرير يثير أسئلة خطيرة تتعلق بسلوك قادة سياسيين معينين. بيد أن من دواعي الامتنان أن نتذكر، أنه ليس بالمستطاع تخفيف حدة التهم الخطيرة الموجهة ضد من أعلنوا براءتهم إلا من خلال عملية عادلة. وفي النهاية، من العدل ترك الأمور لتسير في مجراها الطبيعي. ولا بد أن تقع المسؤولية على من يستحق العقوبة.

ورحبنا بتقرير فريق الخبراء، ورحبنا به قبل كل شيء لأنه يقدم لنا فائدة مضافة تزيد من قاعدة معرفتنا وخبراتنا لتطوير نهج منتظم للتصدي لانتهاكات الجزاءات. ولذلك فإننا نرحب أيضا بالاقتراح الكندي الرامي إلى عقد مؤتمر للخبراء لوضع نظام ينظم استخدام الجزاءات. ونأمل في أن يكون ذلك النظام شاملا لنطاق واسع من المنظورات.

السيد الرئيس، لقد لاحظت بإيجاز أن

”الجزاءات أداة اقتصادية تسخرها الحنكة السياسية، وعندما تستخدم وتطبق بمقصد واضح لمنع أو وقف العدوان أو العنف أو الإساءة، فإنها تصبح بوضوح أداة قوية في خدمة الشعوب“. (S/PV.4128)

ومما يؤسف له أن تلك الأداة قد فشلت في خدمة شعب أنغولا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية تترانيا المتحدة لكلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل غابون. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دانغوي رواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): أعرب في البداية عن ارتياحي وارتياح وفد غابون لرؤية سعادتكم يا سيدي رئيسا لهذه الجلسة لمجلس الأمن عن أنغولا، البلد الذي عانى زهاء ٣٠ سنة من الحرب. إن وجودكم هنا في جلسة المجلس دليل على الأهمية التي يوليها بلدكم، كندا، لاستعادة السلام والأمن في أنغولا. وأعرب أيضا عن الشكر لسلفكم السيد أنور الكريم شودري، الممثل الدائم لبنغلاديش، للعمل الممتاز الذي قام به بوصفه رئيسا في الشهر الماضي.

تشعر السلطات الغابونية منذ فترة طويلة بقلق بالغ إزاء حالة النزاع في جمهورية أنغولا الشقيقة. وفي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩، بذل الرئيس عمر بونغو قصارى جهده لدعم السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا. وفي ذلك الوقت، سعى هو وزملاؤه - السيد روبرت موغابي رئيس زمبابوي، والسيد كينث كاواندا رئيس زامبيا، والسيد دوس سانتوس رئيس أنغولا والسيد ساسو نغوسو رئيس الكونغو والمرحوم موبوتو الرئيس السابق لزائير، والسيد تشيسانو رئيس موزامبيق والسيد بينتو داكوستا رئيس سان تومي وبرينسيبي لإيجاد حل للنزاع الأنغولي.

واستلهاما بتلك الروح، وسعيا لتنفيذ اتفاقات بكيسي للسلام، وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، اجتمع السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس رئيس جمهورية أنغولا، والسيد جوناس سافيمبي في يوم ١٠

آب/أغسطس ١٩٩٥ في فرانس فيل ثم اجتمعا بعد ذلك في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ في ليبرفيل. ونظم هذان الاجتماعان بعد الاتفاق مع السلطات الأنغولية والممثل الخاص للأمين العام في ذلك الوقت، المرحوم الاستاذ أليون بلونديين باي، الذي ندعو له بالرحمة.

وفي أعقاب رفض يونيتا الامتثال للالتزامات التي دخلت فيها، بما فيها تلك الالتزامات الواردة في بروتوكول لوساكا، وافقت السلطات الغابونية والأنغولية على العمل معا بصورة وثيقة لتشجيع يونيتا على الامتثال لالتزاماتها بموجب جميع الاتفاقات ذات الصلة.

وكذلك أود أن أشير إلى أنه في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة التابعة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى، تم التوقيع في ١٩٩٣ على ميثاق عدم اعتداء بين بلدان المنطقة دون الإقليمية. وفي إطار شروط الميثاق، وكمسألة مبدئية، فإن غابون لا تسمح أو تشجع على القيام بأية أعمال من شأنها أن تزعزع الاستقرار ضد دول أخرى، وأقلها انطلاقا من أراضيها.

وهكذا من الواضح أن غابون أيدت دوما، وستظل تؤيد جهود حكومة أنغولا لاستعادة السلام الدائم هناك.

وتقرير فريق الخبراء المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، الوارد في الوثيقة S/2000/203، يشير إلى انتهاكات وقعت في مجال الأسلحة والمعدات العسكرية والألماس والأصول المادية والمالية لليونيتا والنفط والمنتجات النفطية، بالإضافة إلى السفر وتمثيل أعضاء يونيتا في الخارج.

ووفقا لتقرير الخبراء، نقلت غابون ٠٠٠ ١٥٠ لتر من الوقود إلى يونيتا، والطائرات القادمة من المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا غالبا ما تزودت مرة أخرى بالوقود في ليبرفيل قبل العودة إلى أوروبا الشرقية، وكان ليونيتا تمثيل ”غير رسمي“ في غابون برئاسة شخص يسمى فرانسيسكو كامالاتا الذي كان ينشط باسم يونيتا إلا أنه احتفظ بنشاط لا يلفت نظر الآخرين له.

وفي أعقاب نشر تقرير فريق الخبراء في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، وبناء على تعليمات من حكومة بلدي، أرسلت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن وإلى رئيس لجنة العقوبات المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣). وفي تلك الرسالة طلبنا، على سبيل المثال، معلومات بشأن التواريخ المحددة ونوع تسجيل الطائرة موضع الشك. واستفسرنا أيضا عن الطريقة التي تم بها - عن طريق الجو والبحر - إيصال الـ ٠٠٠ ١٥٠ لتر من الوقود إلى يونيتا، نظرا لأن دولة غابون لا تمتلك مرافق النقل كهذه.

ومما يؤسف له أن فريق الخبراء، الذي كان يفترض أن تكون لديه معلومات عن الاتهامات الموجهة ضدنا - إيصال ٠٠٠ ١٥٠ لتر من الوقود إلى يونيتا، وإعادة تزويد الطائرة القادمة من المناطق الخاضعة لسيطرة اليونيتا بالوقود واستضافة ممثل غير رسمي ليونيتا في غابون - لم يستطع إبراز أية أدلة فقط، بل أنه لم يرد حتى على رسالتنا.

ومما يؤسف له أيضا أن فريق الخبراء لم يتجشم عناء زيارة غابون. ووفقا للفقرة ٦ (أ) من القرار ١٢٣٧ (١٩٩٩)، الذي اعتمده مجلس الأمن أثناء الرئاسة الغابونية، فإن ولاية فريق الخبراء تتمثل في،

> ”جمع المعلومات وتحري التقارير، بما في ذلك من خلال القيام بزيارات إلى البلدان المعنية، المتصلة بانتهاك التدابير المفروضة على يونيتا“.

فهل يكفي بالنسبة لمجلس الأمن أو بالنسبة للجانه الإدلاء ببيان عن الواقع دون تقديم أية أدلة أو تحميل الأطراف المتهمة مسؤولية الأعمال المزعومة؟ فلو استمرت هذه الممارسة أفلا تحمل في طياتها خطر تدمير مصداقية

وسلطة هذا الجهاز الهام التابع للأمم المتحدة؟ ألا يمثل هذا نقصا في الشفافية؟

فغابون ليس لديها أي شيء تخجل منه. وبالرغم من ذلك، فقد اضطلعنا بإجراء تحقيقاتنا الأولية، وعملنا مع السفارة الأنغولية في ليبرفيل، في محاولة لتحديد مكان السيد فرانسيسكو كامالاتا. و لم تكن تحقيقاتنا الأولية نهائية، إلا أننا سنواصل إجراء تلك التحقيقات. وقامت حكومة بلدي بإرسال تقرير مفصل بهذا الشأن إلى المجلس. وعملا بالفقرة ٦ (أ) من القرار ١٢٣٧ (١٩٩٩)، يا حبذا لو كان بوسعنا التعويل على التعاون مع فريق الخبراء في مساعدتنا على تحديد أولئك الذين قد يكونون مسؤولين عن هذه الأعمال، في حال لم نتمكن من تحديدهم، وذلك لكي لا نتمكن فقط من معاقبة أولئك المسؤولين، بل منعهم من القيام مجددا بهذه الأعمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غابون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلدي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل البرازيل. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يشرف مجلس الأمن اليوم بأن يترأسه وزير خارجية كندا. وكندا معروفة على نطاق واسع داخل المنظمة بالأعمال الرائعة التي تضطلع بها تأييدا لقضايا السلام والقضايا الإنسانية. وكذلك ترحب البرازيل ترحيبا حارا بوجود السيد جواو برناردو دي ميراندا، الوزير الأنغولي للشؤون الخارجية، أثناء مداولات المجلس.

وهذه الجلسة تفتح منظورات جديدة وواعدة لأنغولا. ونحن نتذكر أنه في الأيام الأخيرة من شهر شباط/فبراير ١٩٩٩، صادف تاريخ انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وسط إحساس عميق بالإحباط حيال حقيقة أن الموارد التي يستخدمها المجتمع الدولي وشعب أنغولا في عملية حفظ السلام لم تكن تؤتي أُكلها.

ومسؤولية يونيتا عن إحباط عملية السلام كانت واضحة ولا نزاع فيها. واليوم، ولدى استئناف النظر في متابعة تقرير فريق الخبراء بشأن انتهاكات الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على يونيتا، فإن الظروف مختلفة تماما، وتبعث على الأمل. ولقد تمكنت الحكومة الأنغولية من استجماع قواها وكسر قدرة يونيتا على شن حرب تقليدية، وأعاد مجلس الأمن والأمم المتحدة إقامة روابط عمل مع لولندا.

واعتماد مجلس الأمن للقرار ١٢٩٤ (٢٠٠٠) في ١٣ نيسان/أبريل، يوضح هذا التحسن في العلاقة. وإننا نفهم أن المستشار الخاص للأمين العام للمهمات الخاصة في أفريقيا، إبراهيم غمبري، وهو دبلوماسي قدير وموهوب، سيقوم عما قريب بزيارة أنغولا. ونحن على ثقة بأن مهمته ستتكلل بالنجاح.

وهذه الحالة الجديدة تلقى الترحيب. ولقد أكدت البرازيل دوما على الدور الهام الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في أنغولا. ومشروع القرار الذي سيعتمد سيعزز وجود الأمم المتحدة وسيبعث الأمل من جديد بتحقيق السلام.

وفي هذا السياق، كان الدور الذي اضطلع به السفير الكندي لدى الأمم المتحدة حاسما. فقيادته وتصميمه وإيمانه الصادق بمبادئ الأمم المتحدة وفهمه الواضح للتأثير الذي يمكن أن يترتب على اتخاذ المجلس لتدبير حاسم، مكّن من التوصل إلى وضع مشروع قرار شامل ومبتكر هو الآن قيد دراسة المجلس. والتقرير الذي يستند إليه مشروع القرار، والذي أعده فريق برئاسة السفير فاولر والسفير أندرس

مولاتذر، يفرض علينا تحدي العمل بصورة جدية وفعالة لوقف الاستخفاف بقرارات هذا المجلس.

وإنه لمعلم رئيسي في العمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حل الصراعات الإقليمية والنهوض بالسلام والتنمية والديمقراطية. وتقرير فاولر نموذج على هذا الدور، كما اعترفت به غالبية الدول الأعضاء في منظمتنا. وفي هذا الصدد، تود البرازيل أن تؤكد على القرار الذي اتخذه المؤتمر الوزاري الأخير لبلدان حركة عدم الانحياز، والمعقود في كارتخينا، حيث يحث مجلس الأمن على ''اعتماد التقرير وإصدار قرار بشأن التوصيات الواردة فيه''.

وينبغي لذلك القرار أن يشكل أساسا قانونيا آخر لتجريم أي دعم يقدم لمنظمة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) التابعة للسيد سافمبي وأن يبعث إشارة واضحة مفادها أن السيد سافمبي لم يعد طرفا مقبولا في عملية السلام. ومن المسائل ذات الأهمية البالغة إنشاء آلية للمتابعة والرصد، كما يرد في التوصية رقم ٣٩ في التقرير. ويظهر التقرير بالتفصيل الاجراءات التي يستخدمها اتحاد يونيتا لتمويل أنشطته، ولشراء الأسلحة، والعمل مع أطراف أخرى لتفادي التقيد بالالتزامات التي أعلنها في إطار ''اتفاقات السلام'' وبروتوكول لوساكا.

إن البرازيل ما فتئت تؤيد الحوار والتسوية السلمية للصراعات وستواصل الالتزام بذلك في أنغولا. بيد أننا ندعو إلى بعث رسالة واضحة لسافيمبي - الذي أعلنت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية أنه يعتبر الآن مجرم حرب - ومناصريه. والبرازيل تريد أن يتحقق السلام في أنغولا وهي على استعداد للإسهام في الجهود الرامية إلى تلك الغاية. ونحن نعلم أننا لم نواجه أصعب المهام بعد. وهي ستتمثل في إعادة بناء البلد، وتوفير مستوى أدنى من الرفاه لملايين المواطنين المعدمين وكفالة تمتعهم بحقوقهم كبشر.

وتود البرازيل أن تشيد بالحكومة الأنغولية على إعلانها نيتها تنظيم انتخابات عامة في أواخر سنة ٢٠٠١ وبدء مشاورات لوضع مشروع دستور جديد للبلد. وستكون الخطوة التالية تصميم تدابير لإكمال بناء دولة ديمقراطية تماما تقوم على تمتع جميع الأنغوليين بحقوق الإنسان على نحو كامل. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا القيام بدور هام عن طريق شعبة بناء القدرات التابعة له. ونحن نأمل أن يصبح المكتب قادرا على العمل في موعد قريب.

ولن يتسنى ذلك إلا إذا تم إنفاذ الجزاءات واحترمت لضمان نزع سلاح اتحاد يونيتا وتسريحه عسكريا على نحو كامل. ويجب منع سافمبي من إبرام أية صفقات مالية ومن مواصلة العمل في تجارة الماس. ويجب أن يفقد ممثلوه قدرتهم على العمل باسم اتحاد يونيتا في الخارج. ومن يستمرون في تقديم الدعم لاتحاد يونيتا ينبغي إقناعهم بأنهم يطيلون معاناة الشعب الأنغولي وأنهم سيواجهون التشهير العلني والعار.

إن تنفيذ التدابير المتوخاة في مشروع القرار سيتطلب أن تبذل بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأخرى المجاورة لأنغولا جهودا إضافية. ومن الضروري أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة اللازمة لتلك الدول حتى يتسنى لها الاضطلاع بهذه المهام الجديدة.

وأود أن أعرب مجددا عن الموقف الذي تدعو إليه البرازيل منذ وقت طويل في هذه الهيئة. إذ يتعين على مجلس الأمن أن يتعامل بحزم مع اتحاد يونيتا ومناصريه. وهذا هو السبيل الوحيد لإحلال السلام الذي يستعصي على شعب أنغولا الشقيق منذ فترة طويلة جدا.

إن تحقيق السلام في أنغولا سيخلف آثارا حاسمة على الصراع الذي يزعزع استقرار المنطقة منذ وقت طويل. ونحن نريد لأنغولا أن تضطلع بدور إقليمي ودولي هام يتناسب مع إمكاناتها الاقتصادية ومع ما يبديه شعبها من بسالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة للغاية التي وجهها إلى وفدنا. إن البرازيل مثلت مصدر إلهام لكندا في مجلس الأمن وأنا أشكر سفير البرازيل على مشاركته هنا اليوم.

المتكلم التالي هو ممثل اسبانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): إنني أعرب عن امتناني فوق كل شيء لأن، وزير الشؤون الخارجية في كندا يترأس، بالنظر إلى أهمية الموضوع قيد النظر، هذه الجلسة. ويسرني أيضا أن أرى وزير العلاقات الخارجية في أنغولا معنا هنا اليوم.

ويشارك وفدي في تأييد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للبرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

إن اسبانيا على اقتناع بضرورة وجدوى وفعالية نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا). ونحن نعتقد أن الجزاءات تؤدي دورها ونود أن نشدد على الدور الممتاز والأساسي الذي يضطلع به في هذا الصدد السفير روبرت فاولر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا. وقد أعطى السفير فاولر دافعا حاسما لهذه المسألة، حيث أظهر مرة أخرى تحليه بالحس المهني والفعالية والدراية الدبلوماسية.

علاوة على ذلك، يرحب بلدي بتقرير فريق الخبراء الذي أنشأه مجلس الأمن عملا بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩). ونحن نعتقد أن محتويات التقرير والتوصيات المبتكرة والجريئة التي يتضمنها تمثل خطوة نوعية إلى الأمام فيما يتعلق بالجزاءات وتمثل مساهمة لا غنى عنها في إيجاد حل سلمي للحالة في أنغولا. وفي هذا السياق، نحن نهنئ السفير مولاندر، رئيس فريق الخبراء.

إننا على اقتناع بأنه لا بد لجميع الدول الأعضاء أن تتعاون لتطبيق تلك الجزاءات وأن تظل يقظة بغية كفالة إنفاذها. ويجب أن تتوافر لمجلس الأمن القدرة على الرد بالطريقة المناسبة على انتهاك الجزاءات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اسبانيا على كلماته الرقيقة جدا التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل توغو. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كبوتسرا (توغو) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب عن سعادتي لأن السيد لويد أكسويرثي، وزير الشؤون الخارجية في كندا، قد حضر إلى هنا مرة أخرى ليترأس شخصيا هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة السيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، في هذه المناقشة.

وقبل شهر تقريبا، اجتمع مجلس الأمن في جلسة مفتوحة للنظر في تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩) للتحقيق في انتهاكات الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا). وخلال البيان الذي أدلى به وفد توغو نددنا بأن التقرير قد أفرج عنه أولا لوسائط الإعلام، مما أضر بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خاصة الدول التي أشار إليها التقرير بأصابع الاتهام. وفي الوقت نفسه، أعلنا أسفنا للطريقة المستهترة وغير المهنية إطلاقا التي اتبعها الخبراء، فضلا عن أسفنا لعدم الانسجام في الاتهامات التي وجهت لتوغو.

وعلى الرغم من ذلك، وبغية إجراء دراسة متعمقة لمضمون تلك الاتهامات، قررت حكومة توغو في ٢٢ آذار/مارس أن تنشئ لجنة تحقيق مشتركة بين الوزارات مكونة من ستة أعضاء انضم إليهم في وقت لاحق رئيس المحكمة الدستورية، ونائب رئيس الجمعية الوطنية، ورئيس المحكمة العليا في توغو. ويوم أمس، أرسلت تقريرا وضعته اللجنة إلى مجلس الأمن ونحن نتوقع أن ينشر في وقت قريب بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المجلس.

وكما شددت في رسالتي المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠، والتي ترد في الوثيقة S/2000/256، من البديهي أن أعضاء لجنة التحقيق الوطنية لن يتسنى لهم التحقق من صحة بعض الاتهامات إلا على أساس المعلومات المفصلة التي طلبتها حكومتي. ويشمل ذلك التفاصيل المتعلقة بنوع وتسجيل الطائرات التي يزعم أنها تشارك في انتهاك الجزاءات، فضلا عن المواعيد والمواقع المذكورة فيما يتصل بإعادة تزويدها بالوقود في توغو. وفي هذا السياق أود أن أؤكد من جديد استعداد حكومة توغو للتعاون الوثيق مع لجنة الجزاءات.

ويسر وفدي أيضا أن مشروع القرار، الذي يوشك أعضاء المجلس على اعتماده، ينص على إنشاء آلية للرصد تتكون من خمسة خبراء يعهد إليهم بمتابعة العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩). ويأمل وفدي حقا في أن تؤخذ في الاعتبار الملاحظات والتعليقات التي أبديت خلال دراسة تقرير فريق الخبراء، ولاسيما تلك المتعلقة بالأساليب التي اتبعها فريق الخبراء.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد التزام حكومة توغو باحترام قرارات مجلس الأمن، وخاصة التي تفرض الجزاءات على يونيتا. وأود أن أؤكد تصميم حكومتي على أن تسلط الضوء تسليطا كاملا على المزاعم الواردة في فريق الخبراء، وعلى الإسهام بصورة عامة في الجهود الرامية إلى تحسين فعالية تدابير الحظر.

وفي هذا السياق تنوي حكومة توغو إنشاء جهاز لمتابعة ورصد التنفيذ الدقيق لمختلف قرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات المفروضة. وقد قررنا بالفعل أن ندعو إلى توغو فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الذي لم تؤد بعثته السابقة إلى حوار بنّاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جوكونيا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنوه بوجود الوزير آكسويرثي، ووزير خارجية أنغولا، السيد دي ميراندا، بين ظهرانينا هنا.

وينضم وفدي إلى من سبقني من المتكلمين في تقديم التهانئ إليكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل.

وترحب زمبابوي بحماس بتقرير فريق الخبراء المتعلق بانتهاكات جزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا، وتعتبر أن من دواعي الشرف الخاص بها أن تعبر عن رأيها أمام هذه الهيئة بشأن موضوع له الأهمية الكبيرة.

إن من العار أن تظل، طوال عشرين سنة، تطلعات الشعب الأنغولي إلى السلام، والاستقرار والتنمية، تحبطها حفنة من المغامرين المتهورين والمتعصبين المضللين الذين يكون نصيبهم في أي مجتمع الرفض والتبرؤ منهم باعتبارهم هامشا طائشا في الطيف السياسي. وقد حدد تقرير فريق الخبراء بصورة صائبة أن الجشع وليس الضيم هو الأساس المنطقي لحرب يونيتا المعلنة على حكومة وشعب أنغولا. وعلاوة على ذلك، في عملية إثبات الطابع التكافلي لعلاقات يونيتا مع رواندا وأوغندا ووكلائهما في جمهورية الكونغو

الديمقراطية، يحدد التقرير أيضا متابعة الأهداف الاقتصادية ليوبنيتا ورواندا وأوغندا، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو، كدافع لما اعتبرناه جميعا حربا أهلية لا معنى لها. ولأن تقرير فريق الخبراء قد حدد الخطط الاقتصادية والمستفيدين من الصراع المسلح الذي تميزت به الساحة الأمنية لوسط أفريقيا، فإن وفدي الآن يدعو مجلس الأمن أن يرفع على الفور تكاليف الفرص الضائعة في متابعة هذه الخطط من خلال الحرب.

وفي الأسبوع الماضي على وجه التحديد، أبلغ رئيس التخطيط في بعثة الأمم المتحدة في كينشاسا، العميد ستيف كانيون أن رواندا نشرت قوات جديدة تعد بالآلاف لما قد يكون قوة حاسمة تستهدف احتلال وسط الكونغو وتمهد الطريق إلى الزحف النهائي على كينشاسا. وتم تيسير نشر القوات الرواندية في محافظة كاساي بعمليات واسعة النطاق قامت بها يونيتا في تلك المحافظة. وفي آذار/مارس من هذه السنة، فقدت قوات حكومة الكونغو الديمقراطية مدينة لويزا ليونيتا.

وبينما نتقبل بلا تحفظ التدابير الموصى بها لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مشروع قرار مجلس الأمن عن جزاءات أنغولا، فإن وفدي يسلم بأنه ما دامت رواندا تواصل احتلالها لأرض كونغولية، فإن يونيتا سيكون لها شريان يمدها بالحياة، لأن تلك الأرض توفر قناة لتجارتها بالأسلحة والماس.

وفي خلفية تعريف رواندا ليونيتا على بعض وسطائها ومواضع اتصالاتها في مجال الأسلحة، كما ورد في تقرير فريق الخبراء، يمكن أن يتوقع أنه بمجرد أن يبدأ سريان مفعول الجزاءات ستتوقع يونيتا أن تخف رواندا إلى نجدتها في وقت الحاجة، كما كانت الحالة في آب/أغسطس ١٩٩٨ عندما تقطعت السبل بكتيبتين روانديتين في الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فوجدتا ملجأ في المناطق التي تحتلها يونيتا في شمال أنغولا، وفي نهاية المطاف نُقلتا إلى رواندا بفضل طائرات نقل البضائع التي تعمل لسافمبي في مجال التهريب. وبعد أن أثبت تقرير فريق الخبراء أن كيغالي تصبح بسرعة مركز قيادة لعمليات يونيتا الخارجية، من المشروع تماما الاعتقاد بأن طريق التهريب بين كيغالي وشرقي الكونغو يتيح إمكانيات ليونيتا.

وقد ظلت منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تدرك أن النجاح في تنفيذ جزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا يتوقف على قدرة الدول الأعضاء على حرمان يونيتا من استخدام الطرق البرية والمطارات والمجال الجوي في المنطقة شبه الإقليمية والتزامها بذلك. واعترافا بأهمية التعاون في تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على يونيتا، أنشأت الجماعة الإنمائية لجنة فرعية في سنة ١٩٩٧ أوصت بإنشاء آلية اتصالات مشتركة بين الإدارات داخل دولها الأعضاء، لضمان تبادل المعلومات بصورة فعالة بين سلطات الطيران، وإدارات الهجرة والإستخبارات، وقوات الدفاع والشرطة، وكذلك إنشاء آلية للاتصال على المستوى الإقليمي.

واجتمعت اللجنة الوزارية المخصصة في هراري في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وأنشأت قوة عمل تتألف من موظفين من الطيران المدني، والهجرة، والاستخبارات، والجيش وقوات الشرطة. وتم تحديد صلاحيات قوة العمل بأنها تتمثل في رصد جميع الطائرات المشتبه فيها التي تعبر المجال الجوي للمنطقة دون الإقليمية؛ ومراقبة جميع نقاط الحدود، والتفتيش عن المواد والبضائع التي يحتمل أن تكون متجهة إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا؛ والتحري في جميع المزاعم المتعلقة بأنشطة يونيتا في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك الشركات والأفراد الذين يقدمون دعما لوجستيا إلى يونيتا؛ والتحقيق في جميع المزاعم المتعلقة بانتهاكات المجال الجوي الأنغولي، والمطارات ومدارج الطيران الواقعة في

المنطقة دون الإقليمية، التي ينبغي أن توضع تحت المراقبة طوال الأربع وعشرين ساعة في اليوم؛ والتأكد من أن الدول الأعضاء لا تنتهك الجزاءات المفروضة على يونيتا من جانب الأمم المتحدة.

وأوصت قوة العمل تلك بإنشاء مراكز وطنية للمعلومات تقوم بتنسيق تجميع البيانات وفقا لصلاحيات قوة العمل. وأوصت قوة العمل أيضا بإنشاء مركز إقليمي للمعلومات، يتعين عليه معالجة المعلومات المتلقاة من مراكز المعلومات الوطنية. ويتعين على مركز المعلومات الإقليمي أن يقدم تقريرا شهريا عن الحالة إلى المراكز الوطنية للمعلومات.

وأثبتت خبرتنا في الجماعة الإنمائية أن تبادل الدول الأعضاء للمعلومات الاستراتجية والتكتيكية معا وسيلة فعالة للحد من قدرة يونيتا على صنع الحرب. وزمبابوي، بوصفها المنسق لمركز المعلومات الإقليمي، قدمت إجراءات تشغيلية مفصلة لمراقبة ورصد الرحلات الجوية داخل منطقة الجماعة النمائية، التي عندما طبقتها الدول الأعضاء، أدت إلى اعتراض بعض طائرات الشحن التي أمدت يونيتا بالأسلحة، مثل خطوط جوهانيس باريرا فيما بين الدول، والتي ذُكرت في تقرير فريق الخبراء.

ومن المعلومات التي جمعتها المراكز الوطنية للمعلومات، أعد المركز الإقليمي للمعلومات ملفا شاملا عن الشركات والأفراد الذين يتعاملون تجاريا مع يونيتا. وقد أتيحت جميع هذه المعلومات لفريق الخبراء عندما قام بزيارة هراري.

ولقد علمتنا الخبرة أيضا أن الموارد هامة إذا أريد نشر المعلومات العملية في الوقت المناسب. ونظرا للطابع الحساس الذي تتصف به بعض المعلومات التي تتبادلها المراكز الوطنية للمعلومات والمركز الإقليمي للمعلومات، فإن الأهمية المباشرة لبعض المعلومات يمكن أن تتبدد إذا لم تتوفر وسيلة للاتصالات. وفي حين أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على استعداد لتنفيذ التوصيات الواردة في مشروع القرار، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يوفر الموارد المطلوبة، بما في ذلك أجهزة الاتصال وأجهزة الرصد الأخرى، كي يتسنى لنا إنعاش البنية التحتية التي تم إنشاؤها قبل ثلاث سنوات وتحسينها.

ونحن نتوقع أن يؤيد العالم بأسره تقرير لجنة الجزاءات وأن يتعاون مع مجلس الأمن في اتخاذ القرار المعروض عليه وتنفيذه. والذين يتبنون سياسة دفن رؤوسهم في الرمال والتظاهر بعدم وجود عاصفة إنما يدافعون عن الشرور الهدامة.

وثمة حتميات أخلاقية تستوجب أن يعمل المجلس بحزم الآن لاتخاذ القرار قيد النظر. والأمم المتحدة تعمل منذ فترة على إعلاء مفهوم العدالة والشفافية إلى مصاف الآداب العالمية. ومن شأن هذا المجلس أن ينتهك قدسية التزامه وأن يقلل من شأنه إذا أقام أي علاقة مع سافيمبي ومع الذين يؤيدونه. وأي تسامح من شأنه أن يشوه سمعة المجلس. وأي لا مبالاة بالمذبحة الجارية في أنغولا ضد الإنسانية من شأنها أن تكون إدانة فظيعة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن بصورة خاصة. ولقد حان الآن وقت العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): نود مرة أخرى أن نهنئ كندا على إدراجها في جدول أعمال مجلس الأمن، للنظر في مسائل هامة تريد أفريقيا أن تتصدى لها، لا سيما الحالة في أنغولا التي ننظر فيها اليوم، وتقرير كارلسون الذي درسته هذه الهيئة يوم الجمعة الماضي. وأتقدم بشكري وتقديري إليكم جميعا.

إنه لمن قبيل المصادفة أن أتكلم بعد ممثل زمبابوي الذي كنت أتوقع منه أن يعرض لنا المستجدات في حالة المنطقة وفي بلده بصورة خاصة. بيد أنني لا أرغب في صرف اهتمامكم عن الموضوع الذي نعالجه اليوم، واستميحكم عذرا، سيدي، أن أرحب بوزير الشؤون الخارجية في أنغولا وأن أتمنى له كل الخير.

ونظرا لأننا نعلم الحالة التي تمر بها رواندا، فإننا نعلم جيدا صعوبة الحالة في أنغولا. فالحالة هناك مدعاة قلق لنا جميعا منذ فترة طويلة، والعمل الحاسم الذي يقوم به مجلس الأمن تحت القيادة الكندية يبدو الآن أكثر تركيزا من أي وقت مضى. ويود وفد بلادي أن يشيد بهذه الهيئة وبكندا على ذلك التغيير الحاصل نحو الأفضل فيما يتعلق بأفريقيا.ويحدونا الأمل في أن يستهدي هذا التغيير بالمبادئ والممارسات المناسبة التي يتطلبها. ومع ذلك، فإن شيئا لن يصلح إذا فقدنا الزخم.

وبالإضافة إلى بياناتنا المؤرخة ١٥ آذار/مارس ورسالتنا المؤرخة ٢٩ آذار/مارس وهي وثيقة لمجلس الأمن (S/2000/283) مؤرخة ٤ نيسان/أبريل وتتضمن تعليقات وفد بلادي على التقرير، وبالإشارة إلى ماذكرت، نود أن نبلغ المجلس بأننا لم نتوان في أن نتعقب المزاعم التي أطلقت ضد بلادي وضد الرئيس كاغامي، بما في ذلك المزاعم التي رددها ممثل زمبابوي الليلة. ومثلما ورد في الفقرة قبل الأخيرة من تعليقاتنا الواردة في تلك الوثيقة، فإن سلطاتنا وأجهزتنا المختصة أجرت مرارا وتكرارا تحقيقات مستفيضة في المزاعم وتوصلت إلى الاستنتاجات نفسها وهي أن بياناتنا ما زالت صالحة، وأن المزاعم خاطئة، ولا سيما المزاعم التي أطلقتها زمبابوي توا، أي أحدث المزاعم.

ولهذا السبب نود أن نقترح وفقا لروح مشروع القرار الجديد إجراء المزيد من التحقيقات وتقديم تقارير مستكملة تجب التقارير السابقة. ومشروع القرار المعروض اليوم يشير حقا إلى ما قدمته مؤخرا دول مذكورة في التقرير من معلومات ومدخلات، بينما يدعو إلى المزيد منها لجمع المزيد من المعلومات والتعليقات. وإننا نرحب بهذه الإشارة التي توازن التقارير المنحازة – مثلما يرد في الوثيقة التي ذكرتها سابقا. وبموازاة ذلك، فإن وفد بلادي لا يجد مشكلة في إنشاء فريق جديد من الخبراء حسبما يقترح التقرير، بيد أن تحفظاتنا تتحاشى مع تعليقاتنا، أي نود أن نرى الفريق أكثر استقلالا وأكثر تمثيلا من الفريق السابق ولا غبار عليه مهنيا، خاصة عندما تنضم زمبابوي إلى الفريق.

وهذا النهج الشامل سيوفر لنا الموضوعية لمعرفة الحقيقة وإتاحة الفرصة لنا للتأكد من الأدلة المتوفرة، في مقابل المزاعم المتكررة والخاطئة التي تضلل هذا المجلس في مداولاته. وتود رواندا أن تؤكد مجددا التزامها بالتعاون مع مجلس الأمن وأنغولا في إيجاد حلول دائمة لمشكلة تعزيز الجزاءات المفروضة على يونيتا.

ويحدونا الأمل في أن تتمكن هذه الهيئة التي تجري مداولات حكيمة في إعادة إحلال السلام والأمن في أنغولا وفي المنطقة. ونحن نتقدم إليكم بالشكر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل رواندا على كلماته الرقيقة.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/2000/323) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠).

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٧.